التقرير السنوي
2024

UBF

اتحاد مصارف الإمارات

UAE BANKS FEDERATION

اتحاد مصارف الامارات

جمال صالح (المدير العام)

صندوق بريد 44307 | أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4467706 2 971+
فاكس: 4463718 2 971+
www.uaebf.ae | info@uaebf.ae

uae-banks-federation
UAEBanksFederation
UAE Banks Federation
@uaebf

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	5 - 4
نبذة عن اتحاد مصارف الإمارات/نظرة عامة	7 - 6
مبادئ اتحاد مصارف الإمارات/الرؤية/الرسالة/القيم	9 - 8
الحوكمة	11 - 10
مجلس الإدارة	15 - 12
لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	17 - 16
المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين	23 - 18
المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين	28 - 24
الإدارة والتنظيم	29
اللجان الفنية	33 - 30
اقتصاد الإمارات	35 - 34
القطاع المصرفي في الإمارات	37 - 36
أبرز مبادرات الاتحاد	41 - 38
المؤتمرات والأنشطة	45 - 42
اجتماعات إستراتيجية	49 - 46
سويفت	51 - 50
إصدارات خاصة	62 - 52
أعضاء اتحاد مصارف الإمارات	64

كلمة رئيس مجلس الإدارة

واصل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2024 مسيرة التطور والنمو، حيث حقق نقلات نوعية وإنجازات غير مسبوقة، مؤكداً مرونته وفعاليته في مواجهة التحديات ومواكبة المتغيرات والتطورات التي واجهها الاقتصاد العالمي. وها نحن نسلط الضوء في هذا التقرير على الإنجازات الرئيسة التي حققها اتحاد مصارف الإمارات خلال عام 2024 ودوره الحيوي في دعم النمو الاقتصادي وحماية الاستقرار المالي، ومساهمته في الارتقاء بالقطاع المالي والمصرفي، وتطوير الأداء من خلال إطلاق مبادرات مبتكرة ومتنوعة وخدمات رقمية تلبي احتياجات المستقبل وتواكب التوجهات العالمية، ووضع أطر لازمة لاستمرار النمو مع المحافظة على أعلى معايير السلامة المصرفية.

فقد نجح اتحاد مصارف الإمارات في تحقيق العديد من الإنجازات وواصل دوره في تسهيل سبُل التعاون والتنسيق والتفاعل مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير القطاع المصرفي في الدولة وفق رؤية القيادة الرشيدة وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبالتعاون التام مع كافة أعضاء الاتحاد وكل شركاء الاتحاد في الدولة.

شهد العام 2024 تحقيق تقدم ملحوظ في مسيرتنا، حيث تؤكد المؤشرات والتقارير على احتفاظ القطاع المصرفي في دولة الإمارات بالمركز الأول عربياً بحصة 24.3% من إجمالي الأصول المصرفية في الدول العربية مجتمعة مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، الأمر الذي يعكس مدى ثقة العملاء من الأفراد والمؤسسات في القطاع المصرفي الإماراتي، إذ أننا قد نجحنا في تحقيق هذا النمو بالرغم من التحديات والتطورات المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، أظهر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة استقراراً ومرونة عالية، حيث حقق نمواً ملحوظاً في حجم الائتمان وتعزيزاً في مستويات رأس المال وتحسناً في جودة أصوله، كما عملنا بتوجيهات من المصرف المركزي على تقوية مصدّات حماية رأس المال عن طريق زيادة الاحتياطيات الرأسمالية، التي تهدف إلى تحقيق استقرار مالي مستدام وبناء نظام مصرفي قوي وقادر على التكيف، بما يدعم النمو الاقتصادي ومواكبة التحولات الاقتصادية العالمية.

ومن الإنجازات التي تم تحقيقها خلال عام 2024 في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي واقتصادي عالمي يتمتع بالكفاءة والابتكار والاستقرار، واصل اتحاد مصارف الإمارات جهوده الدؤوبة لترسيخ مكانة القطاع المصرفي والمالي في الدولة، عبر سلسلة من المبادرات الاستراتيجية والممارسات الرائدة، التي تنسجم مع توجهات ورؤية القيادة الرشيدة ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مثل تنظيم الدورة الرابعة لمؤتمر الامتثال التنظيمي، الذي يعكس التزامنا العميق بتطبيق أعلى المعايير والقوانين والإرشادات الرقابية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يُسهم في تعزيز الشفافية، وتحقيق أعلى معايير الحوكمة، وإدارة المخاطر بكفاءة. بالإضافة إلى رفع نسب التوطين والحفاظ على ثقة العملاء المرتفعة في القطاع المصرفي في الدولة، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من التمويل المستدام والشمول المالي وتعزيز متانة النظام المالي، بالإضافة إلى دعم نمو التجارة العالمية لدولة الإمارات، عبر توفير حلول مبتكرة ومتكاملة لتمويل التجارة، وتطوير حلول مبتكرة لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتمويلات الخضراء، وذلك

بهدف المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في ظل تعهد مصارفنا الوطنية في مطلع العام 2024 أن تقوم بتوفير تسهيلات مصرفية بقيمة 1 تريليون د.إ لتلك المبادرة.

وواصل القطاع المصرفي تحقيق قفزات استثنائية في المؤشرات المالية لدولة الإمارات، حيث وصل إجمالي الأصول للقطاع المصرفي إلى 4.56 تريليون د.إ مسجلاً نمواً بنسبة 12%، وهو ما يعزز من وضع الدولة في مركزها الريادي على مستوى الشرق الأوسط من حيث حجم الأصول المصرفية، مدعّماً بذلك ركائزه الراسخة بأسس قوية تعكسها مستويات رسملة عالية وربحية متميزة وسيولة كافية واحتياطيات مالية مستقرة. ووصل عدد البنوك الوطنية العاملة في الدولة إلى 24 بنكاً، فيما وصل عدد البنوك الأجنبية إلى 38 بنك.

وتصدر ملف التوطين الأولويات الاستراتيجية لاتحاد مصارف الإمارات في عام 2024 تجسيداً لرؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، حيث نجح القطاع المصرفي في ظل الإشراف المباشر والرقابة من المصرف المركزي في تحقيق نمو بنسبة 152.9% من خلال توظيف 2866 مواطناً ومواطنة. واصل الاتحاد خلال العام تنفيذ ورش عمل ومنتديات ومؤتمرات وإعداد خطة عمل متطورة وطويلة الأمد، تهدف إلى زيادة أعداد المواطنين العاملين في القطاع المصرفي وشركات التأمين، وتوفير البيئة الجاذبة لاستقطاب وتأهيل الكفاءات الوطنية، مما ساهم في ارتفاع عدد المواطنين والمواطنات في الوظائف الحيوية إلى 7,886 مواطناً ومواطنة وبنسبة نمو بلغت 20.22% مقارنةً بالعام السابق.

واصل الاتحاد جهوده في دفع عجلة التحول الرقمي وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، من خلال رفع مستوى الجاهزية التقنية وتطوير البنية التحتية الرقمية لمواجهة التهديدات المتزايدة. وفي هذا السياق، تأتي المناورات السيبرانية وحملة مكافحة الاحتيال المصرفي كأدوات فاعلة لتعزيز الوعي وترسيخ ثقافة التعامل الآمن والمسؤول مع الخدمات المصرفية لدى العملاء والمجتمع، وضمان سلامة معاملاتهم.

وتتكامل هذه الجهود مع مبادرات وبرامج الاتحاد الرامية إلى تعزيز الثقة في النظام المالي، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وحماية البنية التحتية الرقمية، ومكافحة الاحتيال بكافة أشكاله، وذلك من خلال ضمان التزام جميع الأعضاء بأعلى معايير الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر. كما نؤكد على التزامنا الراسخ بدعم نمو التجارة العالمية لدولة الإمارات ودورها المحوري في التنمية الاقتصادية.

ونتيجة للمساعي الدؤوبة لإرساء إطار عمل فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أسهمت جهود اتحاد مصارف الإمارات بتوجيهات المصرف المركزي وبالتعاون والتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية في رفع اسم دولة الإمارات من قائمة الدول الخاضعة لعمليات المراقبة المعززة لمجموعة العمل المالي «فاتف».

ومن جانب آخر، واصل الاتحاد جهوده المتعلقة بالتمويل المستدام لتحقيق أهداف دولة الإمارات الخاصة بالحياد المناخي ووضع الأسس اللازمة لضمان الانتقال إلى الحلول المستدامة، حيث نظم عدداً من البرامج التوعوية، وذلك في إطار جهوده لتعريف العاملين في القطاع بالمستجدات ومواكبة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي محلياً وعالمياً ولتوفير قنوات ملائمة لتبادل الأفكار والآراء التي تسهم في تطوير العمل المصرفي في دولة الإمارات.

ونحن نحرص في اتحاد مصارف الإمارات على التطوير المستمر والالتزام بأعلى معايير الامتثال للأنظمة والتشريعات والسياسات والقوانين، بهدف المحافظة على نظام مصرفي متطور يتميز بالقوة والمرونة والقدرة على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق فإننا نواصل تعزيز تعاوننا مع كافة الشركاء الإستراتيجيين والاستفادة من الخبرات والمعرفة الواسعة التي لدى أعضاء مجلسينا الاستشاري والتشاوري للرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في الاتحاد ولدى الأعضاء في اللجان الفنية والاستشارية التابعة لاتحاد المصارف والتي تشكل ركيزة أساسية في عملنا وتمثل قوة دافعة لبلورة مبادراتنا وخططنا لتطبيقها.

وإني أتوجه بالشكر إلى المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين الذي يلعب دوراً محورياً في تطوير الصناعة المصرفية كونه يضم نخبة من ذوي الخبرات الواسعة والمعرفة الثاقبة في القطاع المصرفي ويشكل منصة مهمة لطرح ومناقشة القضايا الهامة وتقديم التوصيات اللازمة لصناعة القرار في اتحاد مصارف الإمارات. كما أتوجه بالشكر إلى المجلس التشاوري ولكافة الرؤساء التنفيذيين الأعضاء في الاتحاد وللجان الفنية والاستشارية الذين ساهموا جميعاً في قيادة الجهود المستمرة لمواكبة متطلبات العملاء المتنامية ومواكبة التطورات المتسارعة وضمان سلامة القطاع المصرفي من خلال صياغة حلول تعتمد على دراسات وأبحاث فنية متخصصة لمختلف جوانب الصناعة المصرفية ودعم عملية صناعة القرار في اتحاد مصارف الإمارات. وسنواصل عملنا الدؤوب في الاتحاد لترسيخ مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي وبناء مستقبل مزدهر للقطاع المالي يعكس ثقة العالم في اقتصادنا وقدرتنا على الابتكار والتميز ويؤكد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

وفي الختام يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن جميع أعضاء مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات أن أعبر عن عميق امتناننا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتعاونه الدائم مع الاتحاد وتوجيهه المستمر لجميع مبادراتنا. ونحن على ثقة تامة بأننا سنستمر بالعمل معاً لمواصلة هذا التعاون عن كثب مع المصرف المركزي ومع جميع شركائنا الاستراتيجيين الكرام ومع كافة أعضاء اتحاد مصارف الإمارات للمساهمة في نقل دولتنا الحبيبة بعونه تعالى إلى مصاف أوائل الدول عالمياً على كافة الأصعدة. كما أجدّد الشكر أيضاً للسادة وزارة تمكين المجتمع ودائرة تنمية المجتمع في أبوظبي على دعمهم المتواصل للاتحاد.

عبد العزيز عبد الله الغرير

رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات

نبذة عن اتحاد مصارف الإمارات

تأسس اتحاد مصارف الإمارات في عام 1982 وتمّ إشهاره بقرار وزاري من قبل وزارة تنمية المجتمع بهدف تمثيل المصارف والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورعاية مصالح تلك المصارف والمؤسسات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، للارتقاء بالقطاع المصرفي بما يحقق مصلحة القطاع والاقتصاد الوطني بأكمله.

يتولّى إدارة الاتحاد مجلس إدارة مؤلّف من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات. ويتولّى مجلس الإدارة تخطيط أنشطة الاتحاد الاستراتيجية والإشراف عليها واتخاذ القرارات ذات الصلة. ويرأس المجلس معالي عبدالعزيز عبدالله الغرير، رئيس مجلس إدارة بنك المشرق.

في حين يشرف المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين، والمؤلف من الرؤساء التنفيذيين للمصارف الوطنية وكبرى المصارف الخليجية والأجنبية العاملة في الدولة، على تنفيذ سياسات الاتحاد ومتابعة أنشطته، واتخاذ القرارات اللازمة والمتعلقة بتنفيذ جميع القضايا التي تهم القطاع المصرفي.

وتتولى اللجان الفنيّة الستة والعشرون، واللجان الاستشارية الستة، المتخصصة في جميع مجالات العمل المصرفي، إعداد دراسات حول كافة المواضيع ذات الصلة بالقطاع المصرفي، وتحيلها لاحقاً، من خلال الأمانة العامة للاتحاد، إلى المجلس الاستشاري لاعتمادها. وتطبيق ما يتم الموافقة عليه من المجلس الاستشاري ومجلس الإدارة، كذلك يشرف اتحاد مصارف الإمارات على المجلس التشاوري الثاني، والذي تم تشكيله خلال عام 2022، والذي يتضمّن بقية الرؤساء التنفيذيين للبنوك الأعضاء الأخرى في الاتحاد .

ومع نهاية عام 2024، بلغ عدد الأعضاء في الاتحاد 62 مصرفاً ومؤسسة مالية عاملة في القطاع المصرفي.

نظرة عامة

يعتبر اتحاد مصارف الإمارات هيئة مصرفية مهنية رائدة في دولة الإمارات تمثل 62 مصرفاً ومؤسسة عاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات، وبصفته هيئة تمثيلية رسمية للقطاع المصرفي، يحرص اتحاد مصارف الإمارات دوماً على التّميّز في التمثيل المهني، ليشكل الصوت الموحّد والجامع للمصارف وللمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ تأسيسه في عام 1982، وضمن إطار مهمته الأساسية في تعزيز القطاع المصرفي في الدولة، ركز اتحاد مصارف الإمارات واللجان الفنية التابعة له على بناء التعاون ما بين الأعضاء والهيئات المعنية في القطاع المصرفي والمالي، وتوفير منصة مثالية لتبادل الأفكار والآراء والتعاون بين كافة الأطراف في مختلف القضايا التي تهم القطاع المصرفي، والتعامل مع التحديات التي تواجههم من خلال ابتكار الحلول التي تعزز معايير الحوكمة والأطر القانونية، كما يشجع الاتحاد أعضاءه على اعتماد أفضل الممارسات المصرفية، ويؤدي دوراً أساسياً في الارتقاء بالوعي العام في المساهمات المالية والاقتصادية والاجتماعية للمصارف وللمؤسسات العاملة في القطاع.

ويقوم الأعضاء الـ 62 بمشاركة خبراتهم فيما يتعلق بالقضايا المصرفية المهمة والتي تشمل السياسات والإدارة والتمويل والاقتصاد. تشمل قائمة الأعضاء في الاتحاد 20 مصرفاً وطنياً تجارياً وإسلامياً، 30 مصرفاً أجنبياً، و 12 مؤسسات مالية رائدة ذات عضوية خاصة. كما ويضم اتحاد مصارف الإمارات 26 لجنة فنية متخصصة و 6 لجان استشارية تتألف كلّ منها من كبار الخبراء في المصارف والمؤسسات الأعضاء، يعملون سوياً ويقدّمون خبراتهم الواسعة في مختلف القطاعات المصرفية الفرعية. وتساهم هذه اللجان بشكل كبير في تسهيل تبادل المعرفة والخبرات المصرفية لتعزيز التعاون بين الأعضاء، في حين تعمل هذه اللجان بإشراف الأمانة العامة للاتحاد على تطوير سياسات ومبادرات مصرفية جديدة في كل عام.

مبادئ اتحاد مصارف الإمارات

يعد اتحاد مصارف الإمارات، الذي تأسس في عام 1982 هيئة مصرفية مهنية رائدة في دولة الإمارات تمثل 62 مصرفاً ومؤسسة عاملة في القطاع المصرفي في الدولة.

بصفته الهيئة التمثيلية الرسمية للقطاع المصرفي الإماراتي المزدهر، يحرص اتحاد مصارف الإمارات على التميز في التمثيل المصرفي، كي يكون دوماً الصوت الموحّد والجامع للمصارف والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتمثل الدور الرئيسي للاتحاد في تنمية القطاع المصرفي بطريقة مستدامة تعود بالفائدة على المصارف والمؤسسات والعملاء والمجتمع واقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وحماية مصالحهم أجمعين.

رسالتنا

تكثيف التعاون والاتصال والتفاعل ما بين الأعضاء حول القضايا المشتركة.

تمثيل ودعم مصالح الأعضاء وتعزيز تنظيم واجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

تمكين الموارد البشرية في القطاع المصرفي، خاصةً الكوادر الإماراتية، واستقطابها وتطويرها والارتقاء بمعايير الأداء المصرفي لديها لمواكبة أفضل الممارسات العالمية.

تقوية الرؤية والوعي العام بالدور الإيجابي الذي يساهم فيه الأعضاء على الصعيد المالي وفي التنمية الاقتصادية.

توفير منصاتٍ مثالية للأعضاء لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات.

تولّي القيادة التمثيلية للأعضاء فيما يخص ابتكار الحلول التي من شأنها تلبية احتياجات السوق المتغيرة.

مساندة وتمكين الأعضاء في بناء وتطوير الأعمال التنافسية والمستدامة التي تدعم العملاء والمجتمع والاقتصاد.

رؤيتنا

التميز والريادة في تمثيل المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء.

التعبير عن الصوت الجماعي للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الحوكمة

يدعو اتحاد مصارف الإمارات إلى اعتماد نموذج الحوكمة السليم لضمان وضوح المسؤوليات والواجبات لتحفيز الشفافية ولبناء الثقة بين الأطراف المعنية لتعزيز وتمكين التواصل في تحقيق وتطبيق أنشطة اتحاد مصارف الإمارات الهادفة إلى دعم القطاع المصرفي ودفعه إلى الأمام وإدارة المخاطر والاستفادة من الفرص.

ويتميّز نموذج الحوكمة المعتمد لدى اتحاد مصارف الإمارات خمسة مستويات تشمل الرؤية والاستراتيجية والإشراف والتنفيذ والمتابعة.

مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة:

يحدد التوجه الإستراتيجي لاتحاد مصارف الإمارات.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة :

تشرف على مراجعة التقارير المالية والتدقيق الداخلي، وتقيّم كفاءة أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية في أعمال الاتحاد.

المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين:

يقدم الدعم والمشورة لمجلس الإدارة، ويشرف على أنشطة اللجان الفنية المتخصصة في الاتحاد.

المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين:

مُكمّلاً للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين يقدم الدعم والمشورة لمجلس الإدارة، ويشرف على أنشطة اللجان الفنية المتخصصة في الاتحاد ما يتيح المجال لبقية الرؤساء التنفيذيين لإبداء آرائهم من أجل تعميق قاعدة المشاركة في صُنع القرار.

المدير العام:

يتولّى إدارة الأعمال اليومية للاتحاد وللأمانة العامة وتشكيل وعضوية لجان الاتحاد وإدارتها وتنفيذ المبادرات المقررة لكل منها.

اللجان الفنية المتخصصة:

تطبق رسالة اتحاد مصارف الإمارات ومبادراته وتعممها، مع الحرص في الوقت ذاته على حفظ التوازن بين أهداف السياسات المعتمدة، ونزاهة القطاع، وكفاءته وفعاليته.

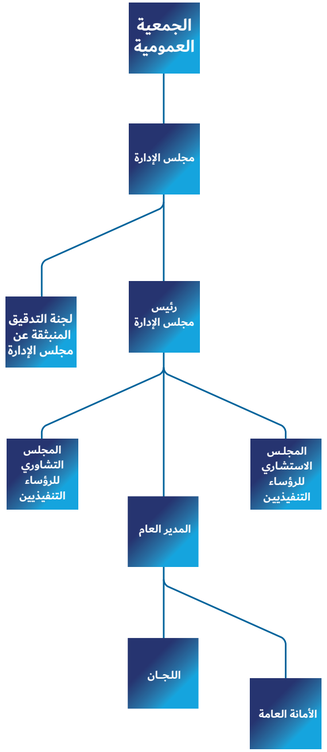

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات، ويحدد مجلس الإدارة التوجه العام للاتحاد والتوجيهات الإستراتيجية تماشياً مع أهداف اتحاد مصارف الإمارات الإستراتيجية ورسالته.

كما يختص المجلس بالحوكمة والقيادة الفعالة للأمور الإستراتيجية التي تهم القطاع المصرفي، إضافة إلى التخطيط ووضع السياسات والإشراف على أنشطة الاتحاد.

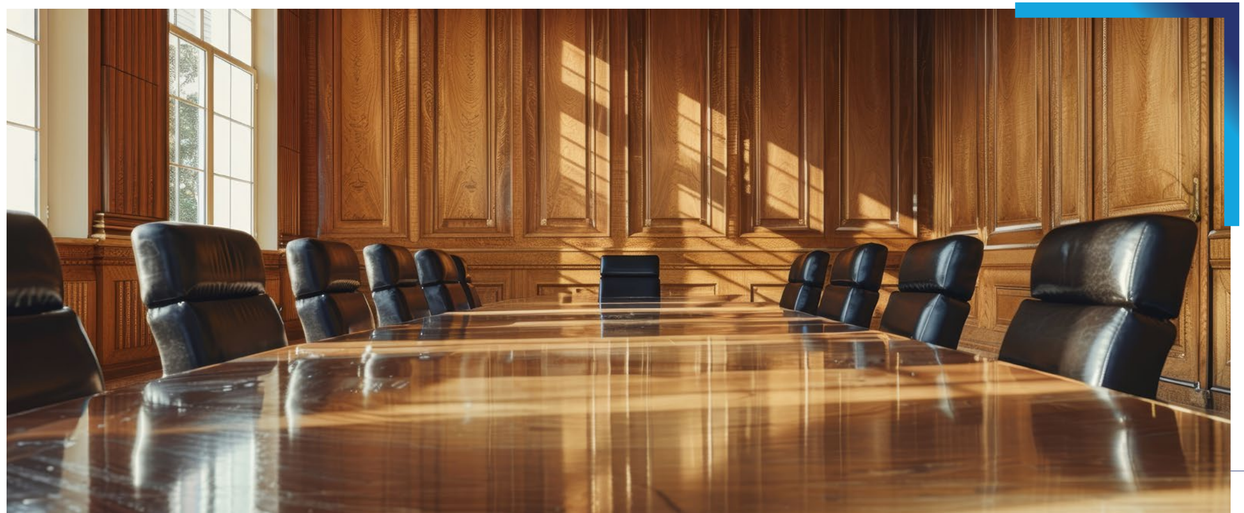

معالي عبد العزيز عبد الله الغرير
بنك المشرق - رئيس مجلس الإدارة

سعادة محمد عمران الشامسي
بنك رأس الخيمة الوطني - نائب الرئيس

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
بنك دبي التجاري - عضو

سعادة حمد مبارك بوعميم
بنك دبي الإسلامي - عضو

سعادة الشيخ أحمد محمد سلطان الظاهري
بنك أبو ظبي الأول - عضو

الدكتور سليمان موسى الجاسم
بنك الفجيرة الوطني - عضو

السيدة مها القطان
مصرف أبوظبي الإسلامي - عضو

السيد مروان هادي
بنك الإمارات دبي الوطني - عضو

السيد عدنان آل إسماعيل
بنك أبوظبي التجاري - عضو

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الأول لعام 2024 في 26 أبريل 2024، حيث استعرض التطورات في القطاع المصرفي، فضلاً عن مبادرات اتحاد مصارف الإمارات الرامية إلى تطوير واستدامة القطاع المصرفي المزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وناقش مجلس الإدارة المبادرات المتبادلة والمشتركة بين الاتحاد ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وسلّط الاجتماع الضوء على مساعي ومشاريع اللجان الفنية التابعة للاتحاد التي تم إنجازها في العام 2023، واستعرض مذكرات وملاحظات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة الاتحاد، والميزانية التقديرية لعام 2024، والخطط الاستراتيجية لاتحاد مصارف الإمارات لعام 2024، وعضوية الاتحاد، بما في ذلك الأعضاء الجُدد المُنضمين في عامي 2023 والربع الأول من 2024، والتقرير السنوي للاتحاد لعام 2023، ومراجعة البيانات المالية المدققة لعام 2023 وتقرير مدقّقي الحسابات، بالإضافة إلى جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية لاتحاد مصارف الإمارات.

أعرب مجلس إدارة الاتحاد عن امتنانه وتقديره لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على دعمه المتواصل وتوجيهاته المباشرة لجهود الاتحاد في تطوير القطاع المصرفي والمالي، ممتدحاً التعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين لضمان الالتزام بالأنظمة والسياسات، فضلاً عن تبني أفضل الممارسات لتطوير القطاع بما يتماشى مع استراتيجيات دولة الإمارات العربية المتحدة والمعايير الدولية.

عقد مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الثاني لعام 2024 في 5 ديسمبر 2024، حيث استعرض التطوّرات في القطاع المصرفي والقطاعات المالية محلياً وعالمياً على مدار العام، فضلاً عن مبادرات اتحاد مصارف الإمارات الرامية إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد رحب مجلس الإدارة بعضو مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي الجديدة التي حضرت الاجتماع، وراجع ملاحظات لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة الاتحاد، ومستجدات اللجنة المشتركة بين الاتحاد و معهد الإمارات المالي، والميزانية التقديرية لعام 2025، والخطط الإستراتيجية ومشاريع الاتحاد لعام 2025، إضافةً إلى أنشطته ومبادراته حتى نهاية سبتمبر 2024، فضلاً عن عضوية الاتحاد التي تشمل الأعضاء الجدد الذين انضموا في عام 2024.

بالإضافة إلى ذلك، قدم مدير عام الاتحاد شرحاً حول مبادرات رئيسية أخرى، بما في ذلك اجتماعات الاتحاد مع "سويفت" للسعي لاستضافة مؤتمر سيبوس 2029/2028 في دبي، والحملة الوطنية للحدّ من الاحتيال.

اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد مصارف الإمارات

انعقد اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد مصارف الإمارات في 29 أبريل 2024، من خلال تقنية الاتصال المرئي، بعد الحصول على موافقة دائرة تنمية المجتمع - أبو ظبي لعقد الاجتماع.

خلال الاجتماع، استعرض الأعضاء محضر اجتماع الجمعية العمومية السابق بتاريخ 13 أبريل 2023 وقاموا باعتماده، كما قاموا بإبراء ذمة مجلس إدارة ومدققي حسابات اتحاد مصارف الإمارات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وعلاوة على ذلك، اعتمد الأعضاء التقرير السنوي لعام 2023، والبيانات المالية المدققة وتقرير مدققي الحسابات لعام 2023، وتعيين مدققي الحسابات لعام 2024، بالإضافة إلى الأهداف والخطط الاستراتيجية لعام 2024 والتي ترمي إلى مواصلة تطوير القطاع المصرفي وتعزيز مكانته.

أشاد الحضور بالمبادرات والبرامج التي أطلقها اتحاد مصارف الإمارات خلال العام الماضي، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الثقة وتسريع التحول الرقمي وحماية البنية التحتية الرقمية ومكافحة الاحتيال وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والإرشادات الإشرافية، فضلاً عن الالتزام بأعلى معايير الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر. كما أثنوا على دور الأمانة العامة للاتحاد واللجان الاستشارية والفنية التي تجمع أبرز المسؤولين التنفيذيين في القطاع المصرفي، وتوفر منصات مناسبة لتبادل المعرفة وتطوير الاستراتيجيات والمبادرات.

كذلك، أثنى الأعضاء الحضور على الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية لمختلف شرائح العملاء، مع التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الخدمات المصرفية التي تدعم الدور الأساسي الذي تلعبه تلك المؤسسات في التنويع الاقتصادي، مشيدين بدور الأمانة العامة للاتحاد في تقوية التعاون مع الجمعيات والاتحادات المصرفية في الدول الصديقة والشقيقة، بما يتيح فتح الحوار وتبادل المعرفة.

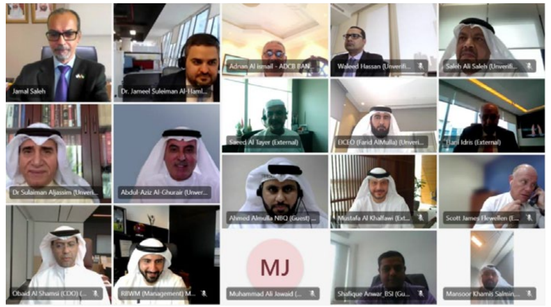

وقد أكد الحضور على دعمهم لجهود البنوك الأعضاء في زيادة معدلات نمو التمويل المستدام، من أجل تحقيق الأهداف الطموحة للحيادية المناخية في دولة الإمارات العربية المتحدة وإرساء الأسس اللازمة للانتقال إلى الحلول المستدامة، مشيدين بالبرامج التوعوية التي ينظمها الاتحاد في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز مهارات العاملين ومواكبة آخر التطورات في القطاع، فضلاً عن توفير المنصات المناسبة لتبادل الأفكار والآراء التي تسهم في تطوير العمليات المصرفية.

وجه معالي رئيس مجلس إدارة الاتحاد الشكر والتقدير للمصرف المركزي، وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وجميع أعضائه على دورهم الكبير في عام 2023. كما وجه معاليه الشكر لفريق دائرة تنمية المجتمع في أبو ظبي وممثلي وزارة تنمية المجتمع على حضورهم.

لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تشرف على مراجعة التقارير المالية والتدقيق الداخلي، وتقيّم كفاءة أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية في أعمال الاتحاد.

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
بنك دبي التجاري - عضو

السيد عدنان آل إسماعيل
بنك أبوظبي التجاري - عضو

السيد مروان هادي
بنك الإمارات دبي الوطني - عضو

اجتماعات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

عقد اتحاد مصارف الإمارات اجتماع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة للربع الرابع من عام 2023 والربع الأول من عام 2024 في 25 يونيو 2024 عبر نظام مايكروسوفت تيمز.

في اجتماع مجلس إدارة الاتحاد الذي عُقد في 26 أبريل 2024، تمت الموافقة على تعيين سعادة أحمد جلفار (ممثل بنك دبي التجاري) والسيد مروان هادي (ممثل بنك الإمارات دبي الوطني) خلفاً للأعضاء السابقين في لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة الاتحاد إلى جانب السيد عدنان آل إسماعيل (ممثل بنك أبو ظبي التجاري) عضو اللجنة الحالي، الذي سيستمر في منصبه في لجنة التدقيق في مجلس إدارة الاتحاد. وستستمر فترة عمل لجنة التدقيق بمجلس إدارة الاتحاد الحالية بالتوازي مع فترة عمل مجلس الإدارة ككل، والتي تمتد حتى 30 أبريل 2025.

وبناءً على ذلك، فإن أعضاء لجنة التدقيق المعاد تشكيلها هم:

- سعادة السيد أحمد جلفار (بنك دبي التجاري)
- السيد عدنان إسماعيل (بنك أبو ظبي التجاري)
- السيد مروان هادي (بنك الإمارات دبي الوطني)

قدَّم الاتحاد تقرير لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة للربع الرابع من عام 2023 والربع الأول من عام 2024، والذي تضمن الموافقة على محضر الاجتماع السابق (14 نوفمبر 2023)، وتقرير المدققين الداخليين للاتحاد للأشهر الستة من أكتوبر 2023 حتى مارس 2024، وتقارير مراقبة الميزانية للربع الرابع من عام 2023 والربع الأول من عام 2024 (بما في ذلك مراقبة ميزانية الدخل والإيرادات ومراقبة ميزانية النفقات)، وميزانية الاستشارات، والمشاريع المفتوحة والجارية، والبيانات المالية الموحدة للاتحاد (التي أعدها كل من الاتحاد ومدقق الحسابات الداخلي)، وتوقعات النقدي، والأرصدة المصرفية للاتحاد، واتفاقية الاتحاد مع معهد الإمارات المالي.

وعقد الاتحاد اجتماع لجنة التدقيق للربع الثاني من عام 2024 في 17 سبتمبر 2024 عبر نظام مايكروسوفت تيمز. قدَّم الاتحاد تقرير لجنة التدقيق للربع الثاني من عام 2024، والذي تضمن الموافقة على محضر الاجتماع السابق (25 يونيو 2024)، وتقرير المدققين الداخليين للاتحاد للأشهر أبريل، ومايو، ويونيو 2024، وتقارير مراقبة الميزانية للربع الثاني من عام 2024 (بما في ذلك مراقبة ميزانية الدخل والإيرادات ومراقبة ميزانية النفقات)، وميزانية الاستشارات، والمشاريع المفتوحة والجارية، والبيانات المالية الموحدة للاتحاد (التي أعدها كل من الاتحاد ومدقق الحسابات الداخلي)، التدفق النقدي، والأرصدة المصرفية للاتحاد.

ثم عقد الاتحاد اجتماع لجنة التدقيق للربع الثالث من عام 2024 في 28 نوفمبر 2024 عبر نظام مايكروسوفت تيمز. وقدَّم الاتحاد تقرير لجنة التدقيق للربع الثالث من عام 2024، والذي تضمن الموافقة على محضر الاجتماع السابق (17 سبتمبر 2024)، وتقرير المدققين الداخليين للاتحاد للأشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر 2024، وتقارير مراقبة الميزانية للربع الثالث من عام 2024 (بما في ذلك مراقبة ميزانية الدخل والإيرادات ومراقبة ميزانية النفقات)، وميزانية الاستشارات، والمشاريع المفتوحة والجارية، والبيانات المالية الموحدة للاتحاد (التي أعدها كل من الاتحاد ومدقق الحسابات الداخلي)، التدفق النقدي، والأرصدة المصرفية للاتحاد.

المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

يتولّى المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين تقديم الدعم والمشورة والتوجيه لاتحاد مصارف الإمارات، وهو يتألّف من الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامّين لـ 22 مصرفاً محلياً وخليجياً وأجنبياً في دولة الإمارات.

تتمثّل مهام المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين في تعزيز إمكانيات القطاع المصرفي الإماراتي وتمكينه. ويعقد المجلس اجتماعات دورية خلال العام لوضع الاستراتيجيات الخاصّة بالاتحاد، كما يشرف على تنفيذ السياسات وعلى أعمال وأنشطة ومبادرات اللجان الفنّية المتخصّصة.

هناء الرستماني
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك أبو ظبي الأول

رحيل أحمد
الرئيس التنفيذي
بنك رأس الخيمة الوطني

مصطفى الخلفاوي
الرئيس التنفيذي
مصرف عجمان

أحمد عبدالعال
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك المشرق

شارلز دوغلاس
الرئيس التنفيذي بالإنابة
المصرف

إدريس الرفيع
الرئيس التنفيذي
بنك الاستثمار

عمر وهبة
الرئيس التنفيذي
البنك الأهلي الكويتي

خالد عباس
المدير الإقليمي - دولة الإمارات
بنك الخليج الدولي

علاء عريقات
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك أبوظبي التجاري

شمسة الفلاسي
الرئيس التنفيذي
سيتي بنك

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي
البنك التجاري الدولي

رولا أبو منة
الرئيس التنفيذي
بنك ستاندرد تشارترد

بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي
بنك دي التجاري

عدنان أنور
الرئيس التنفيذي
بنك الفجيرة الوطني

فراس درويش
الرئيس التنفيذي
البنك العربي

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني

محمد عبد الباري
الرئيس التنفيذي
مصرف أبوظبي الإسلامي

عدنان العوضي
الرئيس التنفيذي
بنك أم القيوين الوطني

عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك دبي الإسلامي

شيريش بهيد
الرئيس التنفيذي
البنك العربي المتحد

أندرو مورتيمر
الرئيس التنفيذي
باركليز

أحمد النقبي
الرئيس التنفيذي
بنك الإمارات للتنمية

اجتماعات المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

خلال اجتماعه الأول لعام 2024، ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات المبادرات الرئيسية وآخر التطورات في القطاع المصرفي بالإضافة إلى مشاريع الاتحاد التي تهدف إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والتقى أعضاء المجلس خلال الاجتماع مع ممثلين عن إدارة سويفت من بلجيكا: السيد خافيير بيريز تاسو، الرئيس التنفيذي لشركة سويفت، والسيدة روزماري ستون، الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال، حيث نوقشت مبادرات سويفت، ومنها، على سبيل المثال، التمويل العالمي والعملات الرقمية، والتطورات الأخرى التي تهدف إلى رفع مستوى القطاع المالي لكل العملاء من الأفراد والشركات، بالإضافة إلى تقديم تحديثات حول العقوبات والحوكمة.

كما استعرض الحضور مناقشات الاتحاد المختلفة مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومقترحات لجان اتحاد مصارف الإمارات بشأن مختلف القضايا، بما في ذلك المشاريع الحيوية الجديدة للمصرف المركزي المتعلقة باستراتيجية التوطين، بالإضافة إلى مشروع "سندك" (هيئة الشكاوى)، ومنصة التمويل المفتوح (حيث قدم رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات آخر التحديثات المتعلقة به)، فضلاً عن نظام بطاقات الدفع المحلية (JAYWAN)، وعرض العملة الرقمية للمصرف المركزي، بالإضافة إلى مشروع المنصة المتعددة (CBDC) ومرحلة الانضمام لشريحة الإصدار.

كما تطرق النقاش إلى مؤشر الثقة الإماراتي لسنة 2023، والتقرير النهائي للتمرين الوطني للهجمات السيبرانية (CWG).

وأطلع المدير العام للاتحاد الرؤساء التنفيذيين على خطابات اتحاد مصارف الإمارات التي أرسلت إلى المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي اعتمد كثير منها على المبادرات التي قدمتها لجان الاتحاد مثل تعهد البنوك الوطنية الإماراتية بمبلغ 1 تريليون د.إ في 4 ديسمبر 2023، وتنظيم ورشة حول نظام حماية المستهلك (CPR)، وعدة مواضيع من لجنة مكافحة الاحتيال مثل (التأمين الإلكتروني الشخصي، ولجنة مكافحة الاحتيال العليا)، فضلاً عن الاجتماع بين وزارة المالية واتحاد مصارف الإمارات لمناقشة أهمية قانون حماية البيانات للمؤسسات المالية.

بالإضافة أيضاً إلى عقد اجتماعات مع الشركاء والجهات الحكومية مثل سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، مركز دبي للأمن الإلكتروني (DESC)، ومعهد دبي القضائي (DJI)، وهيئة تنظيم الاتصالات (TDRA).

كما أطلع المدير العام الحضور على الأنشطة الأخرى للاتحاد بما في ذلك مذكرة التفاهم بين رابطة بنوك هونغ كونغ واتحاد مصارف الإمارات، وحملة التوعية الوطنية لمكافحة الاحتيال.

خلال اجتماعه الثاني لعام 2024، ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات المبادرات الرئيسية وآخر التطورات في القطاع المصرفي بالإضافة إلى مشاريع اتحاد مصارف الإمارات التي تهدف إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلال الاجتماع، رحّب أعضاء المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين بالرئيس التنفيذي الجديد في مصرف أبو ظبي الإسلامي على انضمامه للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين بالاتحاد. واستعرض الحضور النقاشات المختلفة التي أجراها الاتحاد مع المصرف المركزي، ومقترحات لجان الاتحاد ومبادراته في مختلف القضايا، بما في ذلك مشروع التمويل المفتوح الذي أطلقه المصرف المركزي ومشروع التمويل المستدام.

كما أطلع مدير عام الاتحاد، الرؤساء التنفيذيين على اجتماع الاتحاد وخطاباته التي تم إرسالها إلى المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي اعتمدت في كثير منها على الطلبات التي قدمتها لجان الاتحاد مثل الاجتماع مع غرف دبي لمناقشة تسهيل فتح حسابات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومركز الأمن الاقتصادي في دبي"دراسة مركز إدارة الثروات"، واجتماع مع مؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات (ECI)، واجتماع المصرف المركزي مع الاتحاد لمناقشة مشروع المصرف المركزي للحد من الاحتيال ، ومبادرة "تصفير البيروقراطية"، وعرض المصرف المركزي حول "تحسن القطاع المالي الإماراتي عاماً بعد عام".

كما أطلع مدير عام الاتحاد الحضور أيضاً، على الأنشطة الأخرى للاتحاد، بما في ذلك المؤتمر التنظيمي الرابع، وكتيب التوعية بالاحتيال ("سلسلة آدم")، ومقاطع فيديو للحد من الاحتيال في النسخة الرابعة عام 2024.

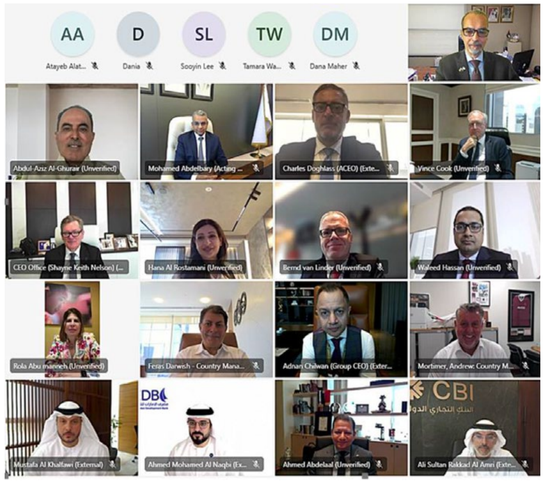

خلال اجتماعه الثالث لعام 2024، ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات المبادرات الرئيسية وآخر التطورات في القطاع المصرفي بالإضافة إلى مشاريع الاتحاد التي تهدف إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلال الاجتماع، رحّب أعضاء المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين بالرؤساء التنفيذيين الجدد لبنك الفجيرة الوطني وبنك الاستثمار والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي الجديد في بنك المصرف على انضمامهم للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين بالاتحاد. واستعرض الحضور النقاشات المختلفة التي أجراها الاتحاد مع المصرف المركزي، مع التركيز بشكل خاص على نتائج الاجتماع الذي عُقد بين سعادة محافظ المصرف المركزي ومعالي رئيس الاتحاد (في 18 سبتمبر في المصرف المركزي)، حيث نوقش عدة مواضيع مثل مشروع التمويل المفتوح الخاص بالمصرف المركزي. كما استعرض الحضور مختلف المناقشات التي تناولت مقترحات لجان الاتحاد ومبادراته حول عدة قضايا، بما في ذلك برنامج "نافس"، والتحقق المسبق من رقم الحساب المصرفي الدولي (بالتعاون مع سويفت، والمصرف المركزي، ولجنة العمليات، واتحاد مصارف الإمارات)، مؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات (ECI)، والسعي لإستضافة فعالية سيبوس SIBOS 2029/2028

كما أطلع مدير عام الاتحاد الرؤساء التنفيذيين على اجتماعات الاتحاد وخطاباته التي تم إرسالها إلى المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي اعتمدت كثير منها على الطلبات التي قدمتها لجان الاتحاد بما في ذلك تعيين أعضاء جدد في لجنة مكافحة الاحتيال ، واقتراح شرطة دبي لتعزيز أمان المعاملات المصرفية، والورشات التوعوية للاتحاد بالتعاون مع معهد دبي القضائي، وقمة المصرف المركزي الوطنية التي كان من المقرر عقدها في 9-10 أكتوبر 2024، ومبادرة تصفير البيروقراطية، وإضافة تمويل مشاريع الطاقة النووية إلى تقارير التمويل المستدام، واجتماع شرطة دبي والمصرف المركزي والاتحاد لمناقشة منصة تبادل المعلومات، واجتماع بين لجنة مكافحة الاحتيال في الاتحاد والمصرف المركزي وهيئة تنظيم الاتصالات الرقمية للحد من محاولات الاحتيال، واجتماع الهيئة الشرعية العليا في المصرف المركزي مع رؤساء تنفيذيين في الاتحاد، والاجتماع مع دائرة الاقتصاد والسياحة بشأن مشروع مركز إدارة الثروات في الإمارات.

كما أطلع مدير عام الاتحاد الحضور أيضاً على الأنشطة الأخرى للاتحاد، بما في ذلك وفيديوهات الحد من الاحتيال لعام 2024.

خلال اجتماعه الرابع لعام 2024، استعرض الأعضاء النقاشات المختلفة التي أجراها اتحاد مصارف الإمارات مع المصرف المركزي، ومقترحات لجان الاتحاد ومبادراته حول عدة قضايا، ودراسة الاتحاد حول التمويل المفتوح، والتحقق المسبق من رقم الحساب المصرفي الدولي (بالتعاون مع سويفت، والمصرف المركزي، ولجنة العمليات، واتحاد مصارف الإمارات)، وبرنامج تجربة العملاء، وتحديثات التمرين الوطني للهجمات السيبرانية - لجنة أمن المعلومات، وفعالية سيبوس 2029/2028 .

كما أطلع مدير عام الاتحاد الرؤساء التنفيذيين على اجتماعات الاتحاد وخطاباته التي تم إرسالها إلى المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي اعتمدت كثير منها على الطلبات التي قدمتها لجان الاتحاد مثل اجتماع الاتحاد ومركز دبي للأمن الإلكتروني (تطبيق منصة رزام ومذكرة تفاهم)، وتمويلات الطاقة النووية التي تُعتبر مصدر أخضر للطاقة في الإمارات العربية المتحدة، زيارة إلى ماليزيا مع وفد الهيئة الشرعية العليا التابعة للمصرف المركزي في الفترة من 28-31 أكتوبر 2024، وإطلاق منصة التقاعد الرقمية الجديدة (معاشي)، واقتراحات مكتب رئاسة مجلس الوزراء لتحسين خدمات البنوك وتصفير البيروقراطية، والدورات التوعوية التي ينظمها معهد دبي القضائي.

كما أطلع المدير العام الحاضرين على الأنشطة الأخرى التي يقوم بها اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة بما في ذلك قائمة بالمشاريع والمبادرات الحالية للاتحاد، وتكريم رؤساء اللجان والأفراد المتميزين في الاتحاد.

المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين

تم تأسيس المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات وفقاً لقرارات الجمعية العمومية ومجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات خلال اجتماعي ديسمبر 2021 وأبريل 2022، بحيث يكون مُكمّلاً للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في الاتحاد، ما يتيح المجال لكافة الرؤساء التنفيذيين لإبداء آرائهم والاستفادة من خبراتهم الواسعة من أجل تعزيز قاعدة المشاركة في صُنع القرار.

يُشكل المجلس الجديد دعامة مهمة للاتحاد جنباً إلى جنب مع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين الذي يواصل دوره في تمثيل القطاع المصرفيّ على أمثل وجه مُنذ تأسيسه قبل عشر سنوات، ما يجعل المجْلِسَين منصّة استشارية شاملة تُناقَش فيهما مُختلف الموضوعات التي تصبّ في مصلحة القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، واقتصاد الدولة بشكل عام.

فرانسوا ريجنير
الرئيس التنفيذي
بي إن بي باريبا

محمد علي جويد
الرئيس التنفيذي
بنك الخرطوم الدولي

حاتم مصمودي
الرئيس التنفيذي . الشرق الأوسط وأفريقيا
بنك كريديت أجريكول

والديمار روتفس
الرئيس التنفيذي
دويتشيه بانك

جودني ستيهولت أدالستينسون
الرئيس التنفيذي بالإنابة
بنك الدوحة

زاهد حسين
المدير العام
البنك المتحد المحدود

وليد منصف
الرئيس التنفيذي
حبيب بنك المحدود

جمال علوي
الرئيس التنفيذي
حبيب بنك (زيوريخ)

يوغيش كالي
الرئيس التنفيذي
بنك البحرين الوطني

محمد المرزوقي
الرئيس التنفيذي
بنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط

خالد العوضي
المدير الإقليمي
البنك الخليجي (فرنسا)

محمد خياطة
الرئيس التنفيذي
بنك المارية المحلي

رانية الشيمي
مدير فرع الإمارات العربية المتحدة
البنك العربي الإفريقي الدولي

جاغديش تونغاريا
الرئيس التنفيذي
بنك بارودا

حجة الله مالك محمدي
القائم بأعمال المدير الإقليمي
بنك صادرات إيران

ميشيل عدوان
مدير فرع الإمارات العربية المتحدة
بنك بانوورينت

خالد البيالي
الرئيس التنفيذي
بنك مصر

جي تشين
المدير العام
بنك الصين

فريد الملا
الرئيس التنفيذي
مصرف الإمارات الإسلامي

محمد أحمد عبدالله
الرئيس التنفيذي
مصرف الشارقة الإسلامي

مهند البورنو
الرئيس التنفيذي
بنك الكويت الوطني

محمد خديري
الرئيس التنفيذي
بنك الشارقة

سن جانج
المدير العام
بنك الصين الصناعي والتجاري

عبد الشكيل عيدروس
الرئيس التنفيذي
مصرف الهلال

غوراف شاه
الرئيس التنفيذي
بنك الإمارات للاستثمار

مانبير ديلون
المدير العام
البنك الأهلي السعودي

اجتماعات المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين

عقد المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين في اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الأول لعام 2024 وذلك يوم 5 مارس 2024 عبر منصة MS-Teams. وقد رحب سعادة محمد عمران الشامسي، (نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد، ورئيس بنك رأس الخيمة)، بالحضور، وأوضح أن هدف الاجتماع هو مناقشة بنود جدول الأعمال التي تكون في معظمها عادةً مشابهة لجدول أعمال اجتماع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين الذي عُقد في 27 فبراير 2024، ثم إيجاز الأعضاء عما جرى الاتفاق عليه خلال ذلك الاجتماع فيما يتعلق بكل بند من بنود جدول الأعمال. ورحَّب نائب الرئيس أيضاً بالرئيس التنفيذي الجديد لبنك بروداا الذي سيمثل مصرفه في هذا المجلس.

واستعرض أعضاء المجلس التشاوري خلال الاجتماع المشاريع الحيوية الجديدة للمصرف المركزي المتعلقة باستراتيجية التوطين، بالإضافة إلى مشروع "سندك" (هيئة الشكاوى)، ومنصة التمويل المفتوح (حيث قدم رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات آخر التحديثات المتعلقة بذلك)، فضلاً عن نظام بطاقات الدفع المحلية (JAYWAN)، والعملة الرقمية للمصرف المركزي، بالإضافة إلى مشروع المنصة المتعددة للعملات الرقمية (CBDC) مراحل الانضمام لشريحة الإصدار، كما ناقش الأعضاء مشاريع الاتحاد المتعلقة بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية، ومؤشر الثقة الإماراتي لسنة 2023، والتقرير النهائي للتمرين الوطني للهجمات السيبرانية.

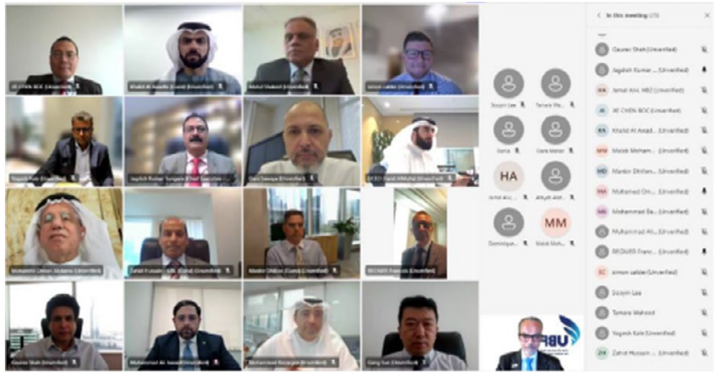

وأطلع المدير العام للاتحاد الرؤساء التنفيذيين على خطابات الاتحاد التي تم ارسالها إلى المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي اعتمد كثير منها على الطلبات التي قدمتها لجان الاتحاد مثل تعهد البنوك الوطنية الإماراتية بمبلغ 1 تريليون د إ في 4 ديسمبر 2023، وتنظيم ورشة حول نظام حماية المستهلك (CPR)، وعدة مواضيع من لجنة مكافحة الاحتيال مثل التأمين السيبراني الشخصي، وتحدي الشركات التي تشبه بعضها، ولجنة مكافحة الاحتيال العليا، فضلاً عن الاجتماع بين وزارة المالية والاتحاد لمناقشة أهمية قانون حماية البيانات للمؤسسات المالية. بالإضافة أيضاً إلى عقد اجتماعات مع الشركاء والجهات الحكومية مثل سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، ومركز دبي للأمن الإلكتروني (DESC)، ومعهد دبي القضائي (DJI)، وهيئة تنظيم الاتصالات (TDRA).

كما أطلع المدير العام الحضور على الأنشطة الأخرى للاتحاد بما في ذلك مذكرة التفاهم بين رابطة بنوك هونغ كونغ واتحاد مصارف الإمارات، وحملة التوعية الوطنية لمكافحة الاحتيال.

عقد المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين في اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الثاني لعام 2024 وذلك يوم 26 يونيو 2024 عبر منصة مايكروسوفت تيمز. وقد رحَّب سعادة محمد عمران الشامسي، (نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد، ورئيس بنك رأس الخيمة) بالحضور. كما رحَّب نائب الرئيس أيضاً بالرئيس التنفيذي الجديد بالإنابة لبنك الدوحة - الإمارات العربية المتحدة، وبالمدير العام لدويتشه بنك أبوظبي - الرئيس الإقليمي في الشرق الأوسط وأفريقيا والذين سيمثّلون مصارفهم في هذا المجلس.

واستعرض أعضاء المجلس التشاوري خلال الاجتماع مشروع التمويل المفتوح الذي أطلقه المصرف المركزي، ومشروع التمويل المستدام.

أطلع مدير عام الاتحاد الرؤساء التنفيذيين على خطابات الاتحاد التي تم إرسالها إلى المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل الاجتماع مع غرف دبي لمناقشة تسهيل فتح حسابات للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومركز الأمن الاقتصادي في دبي وخطاب بشأن "دراسة مركز إدارة الثروات"، واجتماع المصرف المركزي مع الاتحاد لمناقشة مشروع المصرف المركزي لمكافحة الاحتيال، ومبادرة "تصفير البيروقراطية"، وعرض المصرف المركزي حول "تحسن القطاع المالي الإماراتي عاماً بعد عام".

كما أطلع مدير عام الاتحاد الحضور على الأنشطة الأخرى للاتحاد، بما في ذلك المؤتمر التنظيمي الرابع الذي نظمه الاتحاد، وكتيب التوعية بالاحتيال ("سلسلة آدم")، ومقاطع فيديو للحد من الاحتيال.

عقد المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين في اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الثالث لعام 2024 في 3 أكتوبر 2024 عبر نظام مايكروسوفت تيمز. وقد رحَّب سعادة محمد عمران الشامسي، نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد، ورئيس بنك رأس الخيمة بالحضور.

واستعرض أعضاء المجلس التشاوري خلال الاجتماع نتائج الاجتماع الذي عُقد بين سعادة محافظ المصرف المركزي ومعالي رئيس الاتحاد يوم 18 سبتمبر في المصرف المركزي، حيث نوقش عدة مواضيع مثل مشروع التمويل المفتوح. كما استعرض الحضور مختلف المناقشات التي تناولت مقترحات لجان الاتحاد ومبادراته حول عدة قضايا، بما في ذلك برنامج "نافس" ، والتحقق المسبق من رقم الحساب المصرفي الدولي (بالتعاون مع سويفت، والمصرف المركزي، ولجنة العمليات، واتحاد مصارف الإمارات)، مؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات (ECI)، وفعالية سيبوس SIBOS 2028/2029.

كما أطلع مدير عام الاتحاد الرؤساء التنفيذيين على اجتماع الاتحاد وخطاباته التي تم إرسالها إلى المصرف المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك تعيين أعضاء جدد في لجنة مكافحة الاحتيال ، واقتراح شرطة دبي لتعزيز أمان المعاملات المصرفية من خلال إيقاف الإشعارات النصية، وجلسات الاتحاد لمعهد دبي القضائي، ومبادرة تصفير البيروقراطية، وإضافة تمويل مشاريع الطاقة النووية إلى تقارير التمويل المستدام، واجتماع شرطة دبي والمصرف المركزي والاتحاد لمناقشة منصة تبادل المعلومات، واجتماع بين لجنة مكافحة الاحتيال في الاتحاد والمصرف المركزي وهيئة تنظيم الاتصالات الرقمية للقضاء على محاولات الاحتيال، واجتماع الهيئة الشرعية العليا في المصرف المركزي مع رؤساء تنفيذيين في الاتحاد، واجتماع مع دائرة الاقتصاد والسياحة بشأن مشروع مركز إدارة الثروات في الإمارات.

كما أطلع مدير عام الاتحاد الحضور أيضاً على الأنشطة الأخرى للاتحاد، بما في ذلك فيديوهات الحد من الاحتيال لعام 2024.

عقد المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين في اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الرابع لعام 2024 في 10 ديسمبر 2024 عبر نظام مايكروسوفت تيمز.

رحب نائب رئيس مجلس الإدارة بالمدير الإقليمي الجديد (الإمارات العربية المتحدة) في بنك الدوحة الذي سيمثل مصرفه في هذا المجلس من الآن فصاعداً.

واستعرض أعضاء المجلس التشاوري خلال الاجتماع القمة الوطنية للمصرف المركزي (المقرر إقامتها في 9-10 أكتوبر 2024)، مؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات، مشروع التقرير الجماعي/التقييم الائتماني - البيع الأخلاقي، ودراسة الاتحاد حول التمويل المفتوح، برنامج نافس، والتحقق المسبق من رقم الحساب المصرفي الدولي (بالتعاون مع سويفت، والمصرف المركزي، ولجنة العمليات، واتحاد مصارف الإمارات)، وبرنامج تجربة العملاء، ومراجعة مبادرة تصفير البيروقراطية، وكتيب التوعية بالاحتيال وفيديوهات الحد من الاحتيال ، بالإضافة إلى إدخال حد أقصى إضافي لمعاملات بطاقات الخصم، وتحديثات المحاكاة السيبرانية، وفعالية سيبوس 2029/2028.

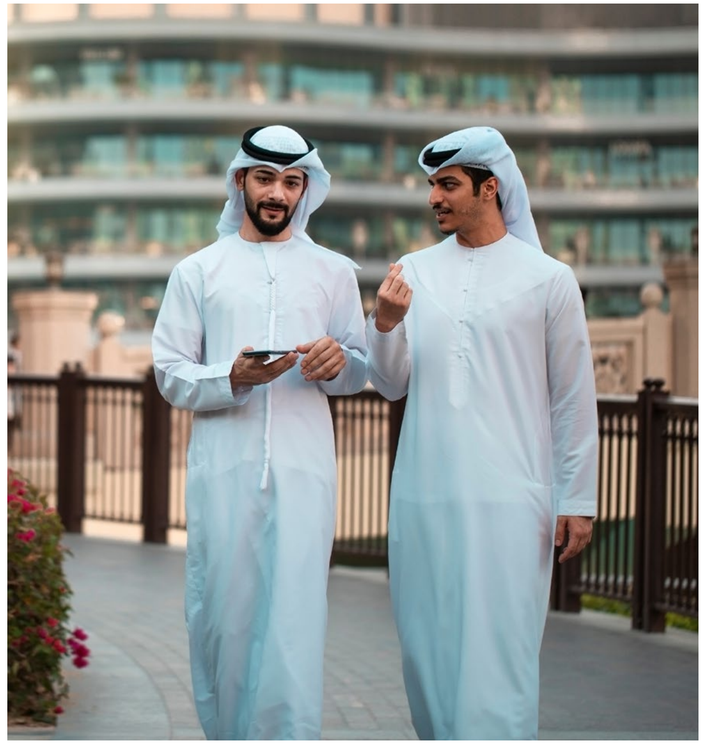

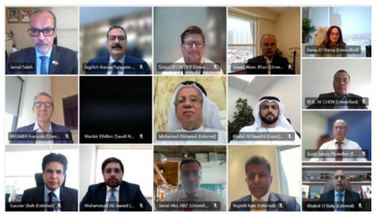

الإدارة والتنظيم

- انضمت شركة "آفاق الإسلامية للتمويل" إلى اتحاد مصارف الإمارات اعتباراً من 4 يناير 2024
- انضم "بنك رويا"، وهو أول بنك رقمي إسلامي في الإمارات، إلى الاتحاد اعتباراً من 9 يوليو 2024.
- انضم "Agriculture Bank of China" إلى الاتحاد اعتباراً من شهر نوفمبر 2024.
- بلغ عدد أعضاء اتحاد مصارف الإمارات مع نهاية العام 62 عضواً، حيث يسعى الاتحاد إلى تعزيز العضوية على أساس أن تكون جميع المؤسسات المالية المرخصة من المصرف المركزي أعضاء في الاتحاد.

قام اتحاد مصارف الإمارات بمشاركة لائحة حوكمة لجان الاتحاد المعدلة مع جميع أعضاء اللجان الفنية التابعة له بتاريخ 22 يناير 2024 .وتم طرح التعديل خلال اجتماع رؤساء لجان الاتحاد مع معالي رئيس اتحاد مصارف الإمارات بتاريخ 23 نوفمبر.

أعاد اتحاد مصارف الإمارات تشكيل اللجان التالية خلال العام 2024:

1. لجنة إدارة المخاطر
2. اللجنة الفرعية الاستشارية للمخاطر
3. اللجنة المالية
4. لجنة ائتمان الأفراد
5. لجنة الخدمات المصرفية للأفراد
6. لجنة لائتمان الشركات
7. لجنة التدقيق الشرعي الداخلي
8. لجنة الموارد البشرية

كما أعلن الاتحاد تأسيس اللجان الجديدة التالية:

1. اللجنة الفرعية الاستشارية للموارد البشرية
2. اللجنة الفرعية الاستشارية للعمليات
3. اللجنة الاستشارية القانونية

بدأ اتحاد مصارف الإمارات في إعادة تشكيل اللجان التالية:

1. لجنة الأعمال المصرفية التجارية للشركات
2. لجنة الامتثال
3. اللجنة الفرعية الاستشارية للامتثال
4. لجنة التدقيق
5. لجنة تكنولوجيا المعلومات
6. لجنة الأسواق المالية
7. لجنة حوكمة الشركات
8. لجنة تقنية التكنولوجيا FinTech.

عقد اتحاد مصارف الإمارات العدد التالي من الاجتماعات الرئيسية والمؤتمرات خلال العام 2024

	الربع 1	الربع 2	الربع 3	الربع 4
اجتماعات اللجان الفنية ومجموعات العمل	58	84	68	72
الاجتماعات المنعقدة مع المصرف المركزي	49	52	48	57
اجتماعات المدير العام مع الشركاء والمركزي	103	129	107	133
المؤتمرات والأنشطة	62	57	35	65

اللجان الفنية

يضم اتحاد مصارف الإمارات 26 لجنة فنية متخصصة و 6 لجان استشارية تضم قادة الفكر والخبراء في القطاع المصرفي والمالي، يقدمون خبراتهم الواسعة حول مختلف القضايا المصرفية، مثل إدارة الثروات والتقنيات المالية، وتتألف كل لجنة من 11 ممثلاً من الأعضاء ويتم اختيار أحدهم كرئيس للجنة.

وتبذل جميع اللجان جهداً دؤوبا في العمل معاً بانسجام لبحث المواضيع والقضايا التي تهم المصارف في دولة الإمارات، والنظر فيها وتقديم توصياتهم وملاحظاتهم ذات الصلة.

اللجنة القانونية:
وتترأسها: السيدة غالية بشناق
المستشار العام والقانوني/بنك رأس الخيمة الوطني

لجنة الخدمات المصرفية للأفراد:
ويترأسها: السيد خالد الحمادي
المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الشخصية/بنك دبي التجاري

لجنة الأعمال المصرفية التجارية للشركات:
ويترأسها: السيد جويل فان دوسين
رئيس الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار/بنك المشرق

لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:
ويترأسها: السيد جوبال أبير
نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية التجارية/
بنك أبوظبي التجاري

لجنة الصيرفة الإسلامية:
ويترأسها: السيد محمد بويا
نائب رئيس أول - رئيس إدارة تطوير المنتجات والبحوث الشرعية/
مصرف أبوظبي الإسلامي

لجنة الأسواق المالية:
ويترأسها: السيد حماد تقفي
رئيس خزانة المجموعة/بنك المشرق

لجنة إدارة المخاطر:
ويترأسها: السيد أنوراتنا تشادا
نائب الرئيس التنفيذي الأول، رئيس إدارة المخاطر للمجموعة/
بنك المشرق

لجنة الموارد البشرية:
ويترأسها: السيد سلطان المحمود
رئيس الموارد البشرية/بنك دبي التجاري

لجنة التشريع والالتزام:
ويترأسها: السيد سكوت رامساي
رئيس التنظيم والتشريع للمجموعة/بنك المشرق

لجنة التسويق:
وتترأسها: السيدة منى الغرير
نائب الرئيس التنفيذي الأول، رئيس التسويق والاتصالات
المؤسسية/بنك المشرق

لجنة تقنية المعلومات:
ويترأسها: السيد سعود الضويانى
رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات/بنك الإمارات دبي الوطني

لجنة مكافحة الاحتيال :
ويترأسها: السيد محمد البلوشي
رئيس إدارة مخاطر الاحتيال/مصرف أبوظبي الإسلامي

لجنة العمليات:
ويترأسها: السيد أشوك لوهارواوالا
رئيس قطاع العمليات ودعم الأعمال/بنك أبوظبي التجاري

لجنة الخدمات المصرفية الرقمية:
ويترأسها: السيد سانجاي مالهوترا
رئيس الخدمات المصرفية للأفراد/بنك دبي الإسلامي

لجنة التدقيق:
ويترأسها: السيد هاريش دربانانى
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي/بنك دبي التجاري

لجنة أمن المعلومات:
ويترأسها: السيد محمد أزاد درويش
رئيس أمن المعلومات للمجموعة - تكنولوجيا المعلومات
للمجموعة/بنك الإمارات دبي الوطني

لجنة إدارة الثروات:
وتترأسها: السيدة سميرة زكور
رئيس قطاع إدارة ثروات، بنك أبوظبي الأول

لجنة الائتمان للأفراد:
ويترأسها: السيد عظيم علوي
نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة مخاطر الائتمان للأفراد،
وحدة إدارة الائتمان للأفراد/بنك المشرق

اللجنة المالية:
ويترأسها: السيد فيجاي كاستوري
الرئيس التنفيذي للرقابة المالية والتخطيط الاستراتيجي
للمجموعة/بنك أبوظبي التجاري

لجنة الاستحواذ التجاري:
ويترأسها: السيد فيبور ماندبا
مدير الأعمال Acquiring/بنك المشرق

لجنة تقنية التكنولوجيا الجديدة FinTech:
ويترأسها: السيد سانجاي سيثي
رئيس قسم المعاملات المصرفية الدولية/بنك أبوظبي الأول

لجنة الحوكمة:
وتترأسها: السيدة هالة الصفدي
نائب الرئيس - أمين سر الشركة/البنك التجاري الدولي

لجنة حماية المستهلك:
وتترأسها: السيدة فايزة العوضي
مدير مسؤول سعادة المستهلك - حماية المستهلك/
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

اللجنة الفرعية الاستشارية للامتثال:
وتترأسها: السيد ناجيندرا شيفارايا
رئيس الامتثال والانضباط/بنك ستاندرد تشارترد بنك

اللجنة الفرعية الاستشارية لإدارة المخاطر:
ويترأسها: السيد روبرت روجرز
رئيس إدارة المخاطر/بنك دبي التجاري

اللجنة الفرعية الاستشارية لأمن المعلومات:
ويترأسها: السيد حسين حسن شفيق
رئيس أمن المعلومات/مصرف أبوظبي الإسلامي

لجنة التدقيق الشرعي الداخلي:
ويترأسها: السيد سليمان الراعي
رئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي/مصرف أبوظبي الإسلامي

لجنة الإئتمان للشركات:
ويترأسها: السيد أنطوان سوخن
مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والتجارية/بنك أبوظبي الأول

لجنة المعاملات والتحويلات المصرفية:
ويترأسها: السيد جوتام دوتا
رئيس إدارة المنتجات النقدية والابتكار/بنك أبوظبي الأول

اللجنة الفرعية الاستشارية للموارد البشرية:
وتترأسها: السيدة فريدة محمد
رئيس الموارد البشرية/مصرف الإمارات الإسلامي

اللجنة الفرعية الاستشارية للعمليات:
ويترأسها: السيد أفضل خناني
رئيس العمليات بالإنابة/مصرف أبوظبي الإسلامي

اللجنة الفرعية الاستشارية للقانونية:
ويترأسها: السيد علاء الطراونة
الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية للأفراد، الخدمات المصرفية
الخاصة، الخدمات المصرفية للأعمال/ستاندرد تشارترد بنك

اجتماعات اللجان الفنية

الاجتماع السنوي لرؤساء لجان اتحاد مصارف الإمارات

عقد الاتحاد اجتماعه السنوي لرؤساء اللجان في 5 ديسمبر 2024 في دبي بحضور رؤساء 32 لجنة، حيث نوقش أداء كل لجنة، والتحديات التي واجهتها، وكذلك إنجازاتها، والمبادرات الرئيسية التي تم تنفيذها خلال عام 2024، فضلاً عن أولويات كل لجنة لعام 2025.

استعرض معالي رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات أهم نتائج المبادرات والبرامج التي أطلقها اتحاد مصارف الإمارات خلال العام 2024 ودور كل منها في تحسين الخدمات والمنتجات للعملاء، وراجع أيضاً مساهمة اللجان الفنية والاستشارية في دراسة وصياغة المبادرات والخطط والمشاركة في تنفيذها وضمان اتباع أعلى معايير الحوكمة والشفافية والإدارة الحكيمة للمخاطر، وذلك بالتوجيه من مجلس الإدارة والمجلسين الاستشاري والتشاوري للرؤساء التنفيذيين والمتابعة الدورية من المدير العام للاتحاد والإدارة التنفيذية في الأمانة العامة.

أشاد رؤساء اللجان الفنية والاستشارية بالتقدم الذي تم إحرازه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية مثل رفع نسبة التوطين والاستدامة والحوكمة وتعزيز الشمول المالي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم الاتحاد في زيادة معدلات التوطين في القطاع من خلال التحسين المستمر وتوفير بيئة جاذبة لاستقطاب وتأهيل المزيد من مواطني ومواطنات دولة الإمارات للعمل في القطاع.

وأكد الاجتماع على أهمية مواصلة جهود اتحاد مصارف الإمارات، في ظل التعاون الوثيق والمباشر مع والتوجيه من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، امتثال كافة أعضاء الاتحاد للتشريعات واللوائح التنظيمية ومواكبة التطورات التكنولوجية وحماية البنية الرقمية والتحول الرقمي للقطاع المالي والمصرفي وتعزيز التمويل المستدام، وضمان مواكبة التطورات وترسيخ ريادة الإمارات كمركز مالي ومصرفي إقليمي وعالمي.

خلال الاجتماع، دعا رؤساء اللجان المشاركون إلى أهمية المحافظة على الموقع الريادي للقطاع المصرفي كأكثر القطاعات التي تُحظى بثقة العملاء في دولة الإمارات للسنة الثالثة على التوالي، مشيدين بارتفاع استبيان مؤشر الثقة السنوي، الأمر الذي يضع الإمارات في صدارة الدول عالمياً من من حيث ثقة المتعاملين بالبنوك.

تكريم رؤساء اللجان الفنية والاستشارية

كرّم اتحاد مصارف الإمارات رؤساء اللجان الفنية الـ 26 واللجان الاستشارية الستة التابعة للاتحاد تقديراً لدورهم في تطوير العمل وترسيخ المكانة المتميزة للقطاع المصرفي في الدولة، وذلك خلال الاجتماع السنوي لرؤساء اللجان الفنية للاتحاد مع معالي رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات (عبد العزيز عبد الله الغرير) الذي ركز على مراجعة إنجازات اللجان للعام 2024 ودراسة الأولويات والأهداف الإستراتيجية لكل من اللجان للعام المقبل 2025.

ويأتي تكريم اللجان الفنية والاستشارية تقديراً للجهود المبذولة من كل لجنة لتحقيق رؤية اتحاد مصارف الإمارات التي تهدف لتحقيق التميز والريادة في تمثيل البنوك الأعضاء والتعبير عن القطاع المصرفي بالتعاون والتفاعل بين البنوك الأعضاء حول القضايا المشتركة، وتوفير منصة مثالية لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات، وقيادة الجهود الرامية لابتكار الحلول التي تلبي احتياجات العملاء، وتمكين البنوك لبناء وتطوير أعمال تنافسية ومستدامة تدعم العملاء والمجتمع والاقتصاد. وثمّن المشاركون على الدعم المتفاني الذي تتلقاه كافة اللجان من المدير العام للاتحاد ومن كافة موظفيه.

وأشاد المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات (السيد جمال صالح) بالدور المهم الذي يقوم به رؤساء اللجان الفنية والاستشارية، الذين يتمتعون بخبرات واسعة في تخصصاتهم ويحرصون على توافق أعمال اللجان التي يرأسونها مع المهام الأساسية للاتحاد ورؤيته، مؤكداً الثقة في قدرة القطاع المصرفي على مواصلة أدائه القوي خلال العام المقبل (2025)".

اللجنة العليا لمكافحة الاحتيال

شكّل اتحاد مصارف الإمارات اللجنة العليا لمكافحة الاحتيال في مايو 2023 بهدف الحد من عمليات الاحتيال في القطاع المصرفي والمالي. وتتألف اللجنة من ممثلين عن شرطة أبوظبي، وشرطة دبي، وشرطة الشارقة، وشرطة عجمان، وشرطة الفجيرة، وشرطة رأس الخيمة، وشرطة أم القيوين، ومجلس الأمن السيبراني الإماراتي، والمصرف المركزي، واتحاد مصارف الإمارات (ممثلاً بالمدير العام ورئيس لجنة مكافحة الاحتيال في الاتحاد).

جمع الاتحاد أبرز المخاطر والمبادرات المطلوبة من كل عضو، بحيث يتعاون جميع الأطراف لمعالجة هذه القضايا. وعقدت هذه اللجنة حتى الآن 8 اجتماعات، وتعكف على مراجعة النقاط التي تم جمعها ومناقشتها وتحديد أولوياتها. وعُقد الاجتماع السادس للجنة العليا لمكافحة الاحتيال في 26 مارس 2024 في دبي لمتابعة النقاط المطروحة سابقاً من كل جهة، وكذلك متابعة المبادرات المطروحة. وانضمت وشرطة عجمان، وشرطة الفجيرة، وشرطة رأس الخيمة، وشرطة أم القيوين كأعضاء دائمين، مما جعل اللجنة تضم كل القوى الأمنية في الدولة . كما ناقشت اللجنة أيضاً العديد من النقاط التي أُثيرت في الاجتماع السابق، بما في ذلك عقد اجتماع مع مركز دبي للأمن الإلكتروني للحصول على توضيحات حول بعض قضايا. وتناولت اللجنة مذكرة التفاهم المبرمة بين مركز دبي للأمن الإلكتروني واتحاد مصارف الإمارات، إلى جانب مناقشات مع هيئة دبي الرقمية، وكيف يمكن للقطاع المصرفي ضمان أفضل الممارسات والوسائل في هذا المجال. وقد تم الاتفاق على إرسال طلب إلى هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية للانضمام إلى اللجنة كعضو دائم نظراً لدورهما الحاسم في العديد من النقاط التي طُرحت خلال الاجتماعات.

وعقد الاتحاد الاجتماع السابع للجنة العليا لمكافحة الاحتيال في 29 أغسطس 2024 في دبي لمتابعة النقاط المطروحة سابقاً من كل جهة، وكذلك متابعة المبادرات التي أُثيرت. وانضمت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية في هذا الاجتماع كعضو دائم، كما ناقشت اللجنة أيضاً العديد من النقاط التي أُثيرت في الاجتماع السابق. وتم مراجعة مواضيع متنوعة بشكل دقيق مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية نظراً لموقعها الأساسي في هذا المجال، مثل الطريقة المثلى للتخفيف من مخاطر كلمة المرور لمرة واحدة، والتوعية، وغيرها من القضايا.

وعقد الاتحاد الاجتماع الثامن للجنة العليا لمكافحة الاحتيال في 12 ديسمبر 2024 في أبوظبي لمتابعة النقاط المطروحة سابقاً من كل جهة، وكذلك متابعة المبادرات التي أُثيرت. كما ناقشت اللجنة أيضاً العديد من النقاط التي أُثيرت في الاجتماع السابق.

استضافت اللجنة العليا في اجتماعها الثامن ممثلاً عن الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ لمناقشة العديد من مواضيع هامة.

اقتصاد الإمارات

شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2024 نقلات نوعيّة ورسّخ مكانته كأحد أبرز النماذج الاقتصادية في المنطقة من حيث الديناميكية، التنوع، والاستجابة الفعالة للتقلبات الاقتصادية العالمية، مستنداً على سياسات مالية ونقدية منضبطة، واستراتيجيات تنموية متوسطة وطويلة الأجل. وقد نجح الاقتصاد الوطني بتحقيق معدلات نمو قوية وإنجازات استثنائية معززة بإصلاحات هيكلية مكّنت الدولة من استيعاب الصدمات.

حقق الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات نمواً بنحو 3.9 % في عام 2024، مدفوعاً بأداء قوي للقطاع غير النفطي وانتعاش تدريجي في الأنشطة النفطية. ويتوقع المصرف المركزي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.7 % في عام 2025، مدفوعاً بتحسّن أداء القطاعين النفطي وغير النفطي.

من المتوقع أن يستفيد قطاع الطاقة من التخفيف التدريجي المخطط له في خفض الإنتاج بدءاً من الربع الثاني من عام 2025، بينما يواصل القطاع غير النفطي الاستفادة من المبادرات الحكومية الداعمة للاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التوجّهات، إضافةً إلى زيادة إنتاج النفط والغاز، إلى دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5.7% في عام 2026.

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة التضخم في دولة الإمارات

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الكلي	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي النفطي	التضخم الكلي
2022	7.5	7.1	8.5	4.8
2023	3.6	6.2	-3.1	1.6
تقديرات 2024	3.9	4.6	1.6	1.7
توقعات 2025	4.7	5.1	3.6	2.0
توقعات 2026	5.7	4.8	8.5	2.1

بلغت قيمة التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات 2.8 تريليون Đ في عام 2024 مسجلة زيادة قدرها 13.8%. ويعكس هذا النمو تطبيق سلسلة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة بنجاح. وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 29.3%، بينما سجلت أنشطة إعادة التصدير نمواً بنسبة 3.8%، وارتفعت الواردات بنسبة 13.5%. وتصدرت الصين قائمة الشركاء التجاريين بنسبة 11.5% من إجمالي التجارة، تلتها الهند بنسبة 8.5%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 5.4%. وشملت السلع الرئيسية المتداولة الذهب ومعدات الاتصالات والمركبات، وبقي معدل التضخم في دولة الإمارات مستقراً عند مستوى 1.7% في عام 2024، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 5.7%. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض التضخم في قطاع السلع القابلة للتداول. أما في قطاع السلع غير القابلة للتداول، فكان ارتفاع تكاليف الإسكان والمرافق يقابله جزئياً الانخفاض في مصاريف النقل. ويتوقع المصرف المركزي أن يصل معدل التضخم إلى 2.0% في عام 2025 مدفوعاً بشكل رئيسي بالسلع غير القابلة للتداول، لكن ستنخفض حدته بسبب اعتدال أسعار الطاقة، قبل أن يستقر عند 2.1% في عام 2026. وشهد قطاع العقارات في دولة الإمارات نمواً قوياً في عام 2024، مستفيداً من المكانة التي تتمتع بها الدولة كمركز اقتصادي واستثماري رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ارتفعت معاملات بيع الوحدات السكنية في أبوظبي ودبي بنسبة 37.7 % على أساس سنوي، بينما ارتفعت معاملات الإيجار بنسبة 1.0% على أساس سنوي.

من ناحية أخرى، حافظ القطاع المالي في دولة الإمارات على أدائه القوي مدعوماً بتحسن ملحوظ في الإيرادات الحكومية، حيث بلغت الإيرادات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 404.9 مليار Đ بزيادة قدرها 9.4% على أساس سنوي، مدفوعةً بارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 22.1%على أساس سنوي، لتشكل بذلك أكثر من ثلثي إجمالي الإيرادات مقارنةً بنسبة 60.3% في الفترة نفسها من عام 2023. كما ارتفع الفائض المالي إلى 96.3 مليار Đ (بما يعادل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مسجّلاً زيادة قدرها 57.8% مقارنة بـ 61.0 مليار Đ في الفترة نفسها من العام 2023. وحافظ الزخم الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على قوته حتى نهاية العام، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات العالمي الصادر عن "ستاندرد آند بورز جلوبال" 55.4 نقطة في ديسمبر 2024 مرتفعاً من 54.2 نقطة في نوفمبر 2024، وبذلك تخطّى متوسط عام 2024 الذي بلغ 55.1 نقطة. وتعتبر هذه النتيجة الأعلى منذ شهر مارس، ما يعكس زيادة كبيرة في الطلبات الجديدة، ويشير إلى توقعات إيجابية للعام 2025.

مؤشرات القطاع المالي والمصرفي في دولة الإمارات

المؤشر	القيمة
حجم القطاع المصرفي الإماراتي من حيث إجمالي الأصول الموحدة للبنوك التجارية	4.6 تريليون Đ
حجم قطاع التأمين في دولة الإمارات من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	64.8 مليار Đ
الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على أساس سنوي	%21.4
إجمالي العقوبات/الغرامات المالية التي فرضها المصرف المركزي	124.9 مليون Đ
إجمالي عدد عمليات التفتيش الميدانية التي أجراها المصرف المركزي في عام 2024	291
إجمالي عدد عمليات التفتيش المتعلّقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التي أجراها المصرف المركزي في عام 2024	258
عدد موظفي المصرف المركزي بدوام كامل	1026
معدل التوطين في المصرف المركزي	%59.4
معدل التضخم	%1.7
حالات الإنفاذ التي تم البت فيها	55
البنوك المحلية العاملة في الدولة	24
البنوك الأجنبية العاملة في الدولة	38
عدد شركات التأمين المرخصة في الدولة	59
عدد تراخيص تسهيلات القيمة المخزنة في الدولة	13
عدد مزودي خدمات الدفع للتجزئة ومنظومات البطاقات المرخصة في الدولة	23

من ناحية أخرى، حافظ القطاع المالي في دولة الإمارات على أدائه القوي مدعوماً بتحسن ملحوظ في الإيرادات الحكومية، حيث بلغت الإيرادات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 404.9 مليار Đ بزيادة قدرها 9.4% على أساس سنوي، مدفوعةً بارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 22.1%على أساس سنوي، لتشكل بذلك أكثر من ثلثي إجمالي الإيرادات مقارنةً بنسبة 60.3% في الفترة نفسها من عام 2023. كما ارتفع الفائض المالي إلى 96.3 مليار Đ (بما يعادل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي) مسجّلاً زيادة قدرها 57.8% مقارنة بـ 61.0 مليار Đ في الفترة نفسها من العام 2023. وحافظ الزخم الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة على قوته حتى نهاية العام، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات العالمي الصادر عن "ستاندرد آند بورز جلوبال" 55.4 نقطة في ديسمبر 2024 مرتفعاً من 54.2 نقطة في نوفمبر 2024، وبذلك تخطّى متوسط عام 2024 الذي بلغ 55.1 نقطة. وتعتبر هذه النتيجة الأعلى منذ شهر مارس، ما يعكس زيادة كبيرة في الطلبات الجديدة، ويشير إلى توقعات إيجابية للعام 2025.

القطاع المصرفي

واصل القطاع المصرفي الإماراتي أداءه القوي على صعيد نمو الأرباح والأصول والائتمان والودائع والاستثمارات خلال النصف الأول من العام الجاري مع الحفاظ على مؤشرات السلامة المالية مواكباً للتطورات المتسارعة التي يشهدها العالم.

وعكست مؤشرات ارتفاع الأصول والتمويل ومعدلات كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الإماراتي مرونته على التكيف مع المتغيرات التي يشهدها العالم، إضافة إلى قدرته على مواصلة دوره في توفير الظروف الملائمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤكّد نجاح استراتيجيات وسياسات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في وضع الأطر والضوابط اللازمة لتحقيق النمو المستدام للقطاع، والتزامه بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في دولة الإمارات.

ونجح مصرف الإمارات المركزي، في الحفاظ على نظام مصرفي ومالي مستقر وفعال من خلال تقديم خدمات مصرفية مركزية ذات كفاءة وفعالية، والاحتفاظ بمعدلات قوية لكفاءة رأس المال والمخصصات والاحتياطيات، لضمان اتباع أعلى معايير الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى دعم وتسريع وتطوير التحول الرقمي مع توفير أقصى درجات الأمن، وتعزيز الأمن السيبراني.

وارتفعت ثقة ورضا العملاء في القطاع المصرفي، وفقا لنتائج استبيان مؤشر الثقة السنوي الذي يجريه اتحاد مصارف الإمارات كل عام، إذ حلت الإمارات في المركز الثاني عالمياً من حيث ثقة العملاء في البنوك بمعدل 84%، وهو ما يقود القطاع لتحقيق المزيد من الإنجازات للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واصل النظام المصرفي تحقيق قفزات استثنائية في المؤشرات المالية لدولة الإمارات، حيث وصل إجمالي الأصول للقطاع المصرفي إلى 4.56 تريليون Đ مسجلاً نمواً بنسبة 12%، وهو ما يضع الدولة في مركز الريادة على مستوى الشرق الأوسط من حيث حجم الأصول المصرفية، معززاً بذلك ركائزه الراسخة بأسس قوية، تعكسها مستويات رسملة عالية، وربحية متميزة، وسيولة كافية، واحتياطيات مالية مستقرة.

ودعم المصرف المركزي خلال العام 2024 مصدات حماية رأس المال في القطاع المصرفي من خلال زيادة احتياطيات رأس المال، كخطوة استباقية لمواجهة التقلبات الدورية، ما يعزز الاستقرار المالي طويل المدى، ويسهم في بناء نظام مصرفي قوي ومرن قادر على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

وكجزء من مهامه الرقابية الاحترازية لتقييم مدى قدرة البنوك على مواجهة السيناريوهات المختلفة، عزز المصرف المركزي اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بالإضافة إلى إجراء تقييم للمخاطر المحتملة التي يتعرض لها القطاع المصرفي بسبب تغير المناخ.

ونتيجة للمساعي الدؤوبة لإرساء إطار عمل فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أسهمت جهود المصرف المركزي بالتعاون التام مع اتحاد مصارف الإمارات والتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية في رفع اسم دولة الإمارات من قائمة "الدول الخاضعة لعمليات المراقبة المعززة" لمجموعة العمل المالي "فاتف".

ارتفع إجمالي الأصول المصرفية، شاملاً شهادات القبول المصرفية بنسبة 0.1% من 4.560 تريليون Đ في نهاية شهر ديسمبر 2024 إلى 4.562 تريليون Đ في نهاية شهر يناير 2025 بحسب تقرير التطورات النقدية لشهر يناير 2025 الصادر عن مصرف الإمارات المركزي.

كما ارتفع إجمالي الائتمان بنسبة 0.2% من 2.181 تريليون Đ في نهاية شهر ديسمبر 2024 إلى 2.1813 تريليون Đ في نهاية شهر يناير 2025، ويعزى نمو إجمالي الائتمان إلى الزيادة في الائتمان الأجنبي بقيمة 1.7 مليار Đ، متخطياً الانخفاض الطفيف في الائتمان المحلي بقيمة 0.3 مليار Đ.

ويرجع الانخفاض في الائتمان المحلي إلى الانخفاض في الائتمان للقطاع العام الكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة 1.1%، والانخفاض في الائتمان للمؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 3.2%. بينما ارتفع الائتمان للقطاع الحكومي بنسبة 0.2%، والائتمان للقطاع الخاص بنسبة 0.2%.

وانخفض إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 0.2% من 2.847 تريليون Đ في نهاية شهر ديسمبر 2024 إلى 2.840 تريليون Đ في نهاية شهر يناير 2025. ويرجع الانخفاض في إجمالي الودائع المصرفية إلى الانخفاض في ودائع غير المقيمين بنسبة 2.6% بينما ظلت ودائع غير المقيمين ثابتة عند 2.603 تريليون Đ في نهاية يناير 2025.

وفي ضمن ودائع المقيمين ارتفعت ودائع القطاع الحكومي بنسبة 0.8%، وودائع القطاع الخاص بنسبة 1.2%، بينما انخفضت ودائع الكيانات المرتبطة بالحكومة بنسبة 6.0% وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بنسبة 14.5% في نهاية يناير 2025.

وأعلن المصرف المركزي، ارتفاع إجمالي عرض النقد (ن1) بنسبة 2.0% من 946.4 مليار Đ في نهاية ديسمبر 2024 إلى 965.3 مليار Đ في نهاية يناير 2025. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع بمقدار 4.8 مليار Đ في قيمة النقد المتداول خارج البنوك وزيادة بمقدار 14.1 مليار Đ في الودائع النقدية.

وارتفع إجمالي عرض النقد (ن2) بنسبة 0.1% من 2.317 تريليون Đ في نهاية ديسمبر 2024 إلى 2.319 تريليون Đ في نهاية يناير 2025. وترجع الزيادة في عرض النقد (ن2) إلى الارتفاع في عرض النقد (ن1)، والزيادة بمقدار 17.1 مليار Đ في الودائع شبه النقدية.

وارتفع إجمالي عرض النقد (ن3) بنسبة 0.4%، من 2.778 تريليون Đ في نهاية ديسمبر 2024 إلى 2.789 تريليون Đ في نهاية يناير 2025. ويُعزى التوسع في عرض النقد (ن3) إلى النمو في عرض النقد (ن2)، وزيادة بمقدار 9.1 مليار Đ في الودائع الحكومية.

وارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 1.4% من 780.7 مليار Đ في نهاية شهر ديسمبر 2024 إلى 791.9 مليار Đ في نهاية شهر يناير 2025. وكان الارتفاع في القاعدة النقدية مدفوعاً بالزيادة بنسبة 3.1% في العملات المصدرة وزيادة بنسبة 27.0% وزيادة بنسبة في الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والودائع لليلة واحدة لدى المصرف المركزي، وزيادة بنسبة 8.5% في الأذونات النقدية وشهادات الإيداع الإسلامية، متخطياً الانخفاض بنسبة 16.9% في الحساب الاحتياطي.

يمثل القطاع المصرفي الإماراتي نموذجاً متقدماً في الاستدامة والكفاءة والابتكار، ويواصل ترسيخ مكانته كمحور مالي إقليمي ودولي. ومن المتوقع أن يبقى هذا القطاع ركيزة رئيسية في دعم مستهدفات الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية الدولة كمركز مالي عالمي جاذب ومستقر.

مؤشر الثقة في القطاع المصرفي الإماراتي

أعاد اتحاد مصارف الإمارات تكليف (مزود عالمي للبيانات والرؤى المدفوعة بالبيانات) لإعداد "مؤشر الثقة في القطاع المصرفي الإماراتي" للسنة الثامنة على التوالي. وكشف هذا المؤشر عن مستوى ثقة العملاء في القطاع المصرفي الإماراتي في عام 2023.

كما أظهر الاستطلاع تحسناً في ثقة العملاء في بنوكهم حيث بلغت النسبة 90% في عام 2023. وتفوق القطاع المصرفي الإماراتي على متوسط مؤشر الثقة العالمي الذي بلغ 70%. وقد ارتقى ذلك بدولة الإمارات العربية المتحدة الى المرتبة الأولى عالمياً، متجاوزةً العديد من المراكز العالمية المتقدمة في الخدمات المالية والمصرفية مثل سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وماليزيا وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والصين واليابان وفرنسا.

كما كشف مؤشر الثقة الإماراتي أن 86% من المشاركين يعتقدون أن البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة تضع العملاء في المقدمة، بينما أكد 100% أن خدمات المصرفية قد تحسنت. وفي الشأن ذاته، اتفق جميع المشاركين على أن الخدمات المصرفية ستستمر في التحسن في الأشهر المقبلة. وشمل استطلاع هذا العام مجموعة مكونة من مواطنين ومقيمين في الإمارات العربية المتحدة في عام 2023.

تمت مشاركة هذه النتائج مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد، وتم تقديمها خلال الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لعام 2024 والمجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين لعام 2024.

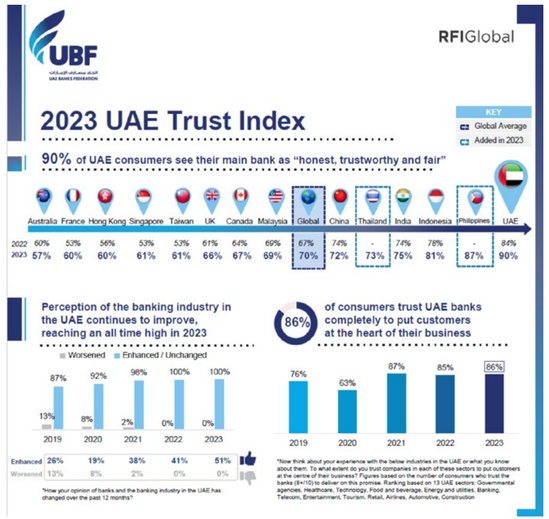

أبرز مبادرات الاتحاد

استراتيجية التوطين في قطاع البنوك والتأمين

بالتعاون مع لجنة الموارد البشرية لاتحاد مصارف الإمارات، كلّف اتحاد مصارف الإمارات شركة استشارية كبرى لإعداد دراسة لتوظيف مواطني الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة العرض في سوق العمل. وشُكّلت لجنة توجيهية من الرؤساء التنفيذيين لبنك أبو ظبي التجاري، وبنك إتش إس بي سي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك أبو ظبي الأول لمناقشة الخطة مع الاستشاري والتوصل إلى نتائج ومخرجات لتنفيذ الخطة إلى جانب فريق العمل الذي تم تشكيله من أعضاء لجنة الموارد البشرية. وأرسل الاتحاد الدراسة إلى المصرف المركزي، حيث عُقد اجتماع بين رئيس مجلس إدارة الاتحاد ومدير عام الاتحاد مع معالي محافظ المصرف المركزي وفريق المصرف المركزي. بناءً على ذلك، وبعد مشاركة المصرف المركزي بجميع المعلومات المطلوبة المتعلقة بخطة التوطين المقترحة، وافق المصرف المركزي على خطة التوطين التي اقترحت توظيف 5000 مواطن إماراتي حتى نهاية عام 2026 (توظيف 3,500 مواطن إماراتي في البنوك و 1,500 موظف في التأمين).

ووزّع المصرف المركزي خطابات أهداف التوطين ونظام النقاط على كل الأعضاء؛ وعلى إثر ذلك، عُقد اجتماع مع أعضاء الاتحاد للرد على أسئلة الأعضاء التوضيحية. ومن ناحية أخرى، شُكّل فريق إداري رفيع المستوى يضم المصرف المركزي والاتحاد ومعهد الإمارات المالي وجمعية الإمارات للتأمين لتوجيه ومراقبة تدريب مشروع التوطين. وقرر المصرف المركزي تكليف معهد الإمارات المالي كشريك تدريب رئيسي له لتوفير أفضل مقدمي التدريب العالميين من أجل تقديم التدريب للمواطنين الإماراتيين المعينين. ووافق الاتحاد مع المصرف المركزي على إجراء دورات توعية لكل البنوك الأعضاء في الاتحاد (إدارات الموارد البشرية)، والتي عُقدت لها عدة جلسات بعد ذلك.

عُقدت عدة اجتماعات بين لجنة الموارد البشرية في الاتحاد والشركة الاستشارية لمناقشة الاقتراح المتعلق بنظام النقاط (Point System).

أعدَّت لجنة الموارد البشرية في الاتحاد تعريف الأدوار الأساسية ومعادلة التسلسل الهرمي وأرسلتهما إلى المصرف المركزي، وكلاهما تكليفان طلبهما المصرف المركزي من الاتحاد.

قدَّم الاتحاد خلال اجتماع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين، الذي عُقد في 20 نوفمبر 2023، نتائج دراسة "التوطين في القطاع المصرفي الإماراتي" إلى الرؤساء التنفيذيين للبنوك، بما في ذلك وضع المعايير القياسية للجزاءات، وإجراء مراجعة عالية المستوى لتحليل العرض والطلب، ومراجعة الدليل الخاص.

خلال اجتماع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين في الاتحاد، والذي عُقد في 27 فبراير 2024، وتم استعراض آخر المستجدات حول "التوطين"، وعليه تم اتخاذ القرارات الآتية:

- تناقش لجنة الموارد البشرية التابعة للاتحاد تحديات "التوطين" وتقديم حلولاً للحفاظ على المواطنين الإماراتيين في القطاع المصرفي.
- ينظم الاتحاد عقد اجتماعات بين المصرف المركزي والبنوك الأعضاء، سواء بشكل جماعي أو فردي.

عقدت لجنة الموارد البشرية في الاتحاد عدة اجتماعات لمناقشة استراتيجية "التوطين" بشكل شامل والتحديات المرتبطة بها مثل: تصنيف مستويات الإدارة الوسطى والعليا، وتعريفات التسلسل الهرمي (الإدارة الصغرى، الوسطى، والعليا).

كما ناقشت اللجنة آليات قياس وحساب نسبة التوطين المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على مسار التطور الوظيفي، وضع المعايير القياسية للعقوبات، وتحديد الأهداف المرحلية.

قمة الإمارات لمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة

نظمت وحدة المعلومات المالية الإماراتية (FIU) قمة حول مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة وذلك في 4 يوليو 2024. جمعت القمة خبراء من القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الدوليين، لمعالجة التهديد المتزايد لغسل الأموال القائم على التجارة، الذي يستغل نظم التجارة الدولية وسلاسل التوريد لتنفيذ أنشطة مالية غير مشروعة.

وقد شارك أعضاء اتحاد مصارف الإمارات في نقاشات في القمة، حيث قدموا رؤى وخبرات قيمة حول هذا التحدي المهم.

وركزت النقاشات على استراتيجيات مبتكرة تهدف إلى تخفيف المخاطر، بما في ذلك استخدام التقنيات المتقدمة مثل تحليل البيانات، وأنظمة المراقبة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وتقنية البلوك تشين لتعزيز الكشف عن مخططات غسل الأموال القائم على التجارة والحد منها. كما تم تسليط الضوء على دور هذه الأدوات في مواجهة الطبيعة المعقدة والعابرة للحدود لهذه الجرائم.

يعكس تقرير وحدة المعلومات المالية الإماراتية الشامل التزام الإمارات بمكافحة الجرائم المالية من خلال تنفيذ أطر تشريعية صارمة وتعزيز الجهود التعاونية بين القطاعات المختلفة. وتسعى الإمارات العربية المتحدة من خلال تحسين الرقابة التنظيمية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية إلى تعزيز دفاعاتها ضد الجرائم المالية.

وتلعب وحدة المعلومات المالية الإماراتية دوراً محورياً في هذه العملية عبر تحليل كميات كبيرة من البيانات وبناء شراكات دولية للحفاظ على نزاهة النظام المالي العالمي. وأكدت القمة على أهمية العمل الجماعي والتعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال القائم على التجارة، وأهمية تعزيز جهود التعاون العالمية في مكافحة هذه الجريمة لضمان أن تكون النظم المالية محمية من استغلال الشبكات الإجرامية. وتبرز هذه المبادرة أيضاً ريادة الإمارات العربية المتحدة في الوقاية من الجرائم المالية ومشاركتها النشطة في المعركة العالمية ضد غسل الأموال.

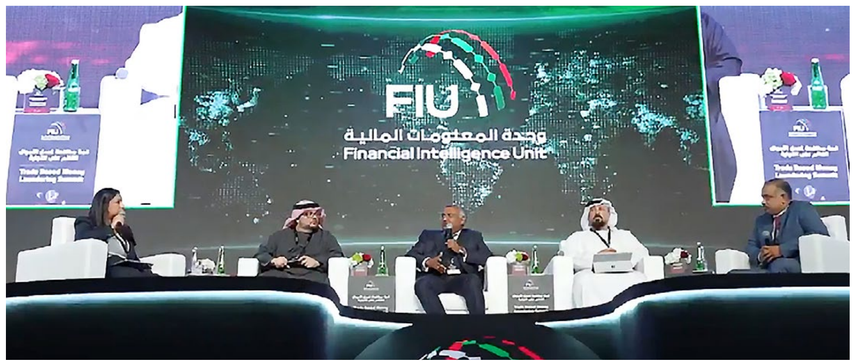

تقرير استشراف التهديدات في الإمارات

شارك اتحاد مصارف الإمارات تقرير التهديدات الإلكترونية لعام 2024 مع البنوك في 28 أكتوبر 2024، والذي يتضمن رؤى رئيسية وتوصيات استراتيجية مستخلصة من تمرين "استشراف التهديدات" الذي تم تنفيذه بمشاركة 22 بنكاً من اللجان المتخصصة، ولجنة أمن المعلومات، واللجنة الفرعية الاستشارية لأمن المعلومات، بالتعاون مع ماستركارد والمصرف المركزي.

قادت كل من اللجنة الفرعية الاستشارية لأمن المعلومات ولجنة أمن المعلومات هذه المبادرة بهدف تحديد التأثيرات المستقبلية والتهديدات السيبرانية الناجمة عن التقنيات الحديثة، مثل حوسبة الذكاء الاصطناعي، وذلك بما يتماشى مع استراتيجية النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتوفر هذه المبادرة نهجاً منهجياً وشفافاً لنمذجة مجموعة من الظروف المحتملة والتهديدات على مدى 10 سنوات.

ومن خلال معالجة التوصيات الواردة في هذا التقرير بشكل استباقي، وتنفيذ الاستراتيجيات المقترحة، يجب أن يكون القطاع المصرفي على دراية بالتوصيات ويتخذ خطوات استراتيجية لبناء آليات داخلية ودفاعات سيبرانية لحماية العملاء.

ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمركز عالمي لإدارة الثروات

كلّف اتحاد مصارف الإمارات شركة متخصصة لوضع "خارطة طريق لإدارة الثروات في الإمارات العربية المتحدة" بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وتشرف اللجنة التوجيهية التي تتألف من 7 رؤساء تنفيذيين للبنوك (وهم بنك أبوظبي الأول، سيتي بنك، بنك ستاندرد تشارترد، بنك دبي الإسلامي، بنك الإمارات للاستثمار، وباركليز، وبنك المشرق) على توصيات المشروع، بينما تعمل مجموعة إدارة الثروات في الاتحاد على تنفيذ التوصيات المقترحة كجزء من أولوياتها السنوية، والتي انقسمت إلى 3 فرق عمل تغطّي: (1) العمليات القانونية والتنظيمية، (2) المنتجات والخدمات، و(3) حقوق المستثمرين.

طلبت مجموعة إدارة الثروات في الاتحاد تعيين استشاري لها للمساعدة في مرحلة التنفيذ. وبناءً عليه، تواصل الاتحاد مع عدة استشاريين وقدم المقترحات إلى مجموعة إدارة الثروات لاختيار الشركة الملائمة.

عُقدت عدة اجتماعات بين الشركة الاستشارية والبنوك المشاركة، بما في ذلك عقد الاجتماع التحضيري، بالإضافة إلى اجتماعات فردية وجماعية لمناقشة المشروع.

وخلال الاجتماعات الأخيرة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، قدم رئيس مجموعة إدارة الثروات نظرة عامة موجزة عن المشروع، بما في ذلك التوصيات والنتائج المتعلقة به، بالإضافة إلى خارطة الطريق لتنفيذ تلك التوصيات. وقرر الرؤساء التنفيذيون للبنوك الأعضاء المضي قدماً في التوصيات المقترحة للتنفيذ من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين مجموعة إدارة الثروات في الاتحاد، والجهات التنظيمية، والوزارات والهيئات المعنية.

علاوةً على ذلك، وقع الاتحاد مذكرة تفاهم مع هيئة الأوراق المالية والسلع للعمل بشكل مشترك على تعزيز مكانة الإمارات العربية المتحدة كرائد لإدارة الثروات.

وزارة الاقتصاد - مبادرات الأجندة الوطنية

تواصلت وزارة الاقتصاد مع اتحاد مصارف الإمارات لمناقشة الإنجازات والأنشطة التي تتماشى مع مبادرات الوزارة في الأجندة الوطنية المتعلقة بريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبعد التشاور مع لجان مجموعة إدارة الثروات، والشركات الصغيرة والمتوسطة، ولجنة الخدمات المصرفية للأفراد، ولجنة مكافحة الاحتيال ، قدم الاتحاد الردود التالية حول ما قام أو يمكنه القيام به:

1. **مجموعة إدارة الثروات:** تبسيط عملية فتح الحسابات المصرفية لتشجيع الاستثمار في الإمارات. مشاركة مجموعة إدارة الثروات في مشروع متعلق بمبادرة إنشاء صندوق رأس المال الاستثماري المدعوم من الحكومة، والذي يهدف إلى تمويل المشاريع الناشئة الصغيرة والمتوسطة التي تتماشى أنشطتها مع الأولويات الاقتصادية واستراتيجية الدولة. ويمكن للمجموعة المساهمة في إنشاء الصندوق من خلال تقديم إرشادات مهنية، وتعزيز الصندوق بين المستثمرين ذوي الشهية للمخاطر بمجرد تأسيسه.
2. **لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تبسيط عملية فتح الحسابات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3. **لجنة الخدمات المصرفية للأفراد ولجنة التدقيق:** تثقيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول متطلبات الجدارة المصرفية وتقديم قوائم مالية مدققة.
4. **لجنة الخدمات المصرفية للأفراد ولجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** إعداد دليل للثقافة المالية للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
5. **لجنة مكافحة الاحتيال :** إطلاق حملة أو كتيب للتوعية والحد من الاحتيال.

المحاكاة السيبرانية - المرحلة الثالثة

أعلن اتحاد مصارف الإمارات للعام الثالث على التوالي عن تشكيل فريق عمل جديد مكون من 11 عضو لتنفيذ المرحلة الثالثة من فعالية المحاكاة السيبرانية. وسيضم الفريق ممثلين عن بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك دبي الإسلامي، ومصرف المشرق، وبنك رأس الخيمة الوطني، والبنك العربي المتحد، وبنك الفجيرة الوطني، وبنك اتش اس بي سي وتتووورك إنترناشيونال. وسيكون هذا الفريق مسؤولاً عن تطوير نطاق الفعالية وجوانبها الفنية، كما ستُحدد التصورات الموضوعة التي ستتم محاكاتها خلال الفعالية المقامة هذا العام. وسيعتمد الفريق على خبرات المتخصصين في مجال الأمن السيبراني والمصرفيين وغيرهم من أصحاب المصلحة لضمان الشمول والفاعلية للفعالية المقامة بأكبر قدر ممكن. هذا، بالإضافة إلى التعاون الوثيق مع الخبراء والمصرف المركزي للتحضير للهجوم السيبراني المحاكي. وتعد فعالية المحاكاة السيبرانية التابعة للاتحاد خطوة مهمة نحو ارتقاء القدرة السيبرانية للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة على الصمود. وإلى جانب ذلك، ستساعد هذه الفعالية على تحديد الثغرات في البنية التحتية الدفاعية للقطاع وتمكين البنوك من اتخاذ خطوات استباقية للتخفيف من المخاطر المحتملة من خلال تجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مكان واحد ومحاكاة الهجوم السيبراني.

وقام الاتحاد بإعداد طلبات تقديم العروض وإرسالها إلى جميع الموردين الذين اقترحهم فريق العمل. وتلقى الاتحاد العروض الفنية والتجارية من 6 موردين، وقام بجدولة اجتماعات مع كل مورد لعقد لقاء مع فريق العمل لمناقشة التفاصيل الفنية والإجابة عن أي استفسارات. علاوةً على ذلك، أعدت جداول مقارنة ونماذج تقييم، واختُتمت عملية التقييم باختيار مورد. وقد شارك المصرف المركزي في هذه العملية ودعا جهات تنظيمية أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى بصفة مراقبين. فضلاً عن ذلك، نظّم الاتحاد اجتماعات أسبوعية لمتابعة التقدم المحرز مع الموردين والبنوك، بما في ذلك المصرف المركزي. كما نظّم الاتحاد أيضاً ورشة لكل بنك على حدة لتدريبهم على منصة المحاكاة قبل بدء التمرين لضمان استيعابهم لها. وقد أُقيمت هذه الفعالية في 11 يناير 2024 بفندق فيرمونت في أبوظبي، وشارك الاتحاد التقارير والنتائج مع مكتب الرئيس التنفيذي لكل بنك بعد انتهاء الفعالية. وواصل الاتحاد، للعام الرابع على التوالي، التحضير للمرحلة الرابعة من المحاكاة السيبرانية، حيث تعاون الاتحاد مع البنوك المشاركة والمصرف المركزي في صياغة طلب تقديم العروض وإرساله إلى كل الموردين الذين اقترحهم فريق العمل،

المؤتمرات والأنشطة

ورشة حول الأصول الرقمية مع غرانت ثورنتون (Grant Thornton)

نظم اتحاد مصارف الإمارات بالتعاون مع غرانت ثورنتون الإمارات وغرانت ثورنتون الأمريكية ورشة حول الأصول الرقمية في 18 نوفمبر 2024 تحت عنوان "إتاحة مشهد الأصول الرقمية العالمي".

وقد ركزت هذه الفعالية على قطاع الأصول الرقمية، وأتاح للمشاركين فرصة التواصل مع خبراء الصناعة، مما وفر رؤى قيّمة حول العالم المتغير بسرعة في مجال الأصول الرقمية، وشملت المواضيع المطروحة أحدث الابتكارات والتطورات، وتقنيات التدقيق الفني والحفظ، واتجاهات الصناعة وأفضل الممارسات، الضرائب المتعلقة بالأصول الافتراضية في الإمارات العربية المتحدة.

وحضر هذه الورشة أعضاء لجنة التكنولوجيا المالية، ولجنة تكنولوجيا المعلومات، ولجنة الخدمات المصرفية الرقمية، ولجنة العمليات المصرفية، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من اتحاد مصارف الإمارات.

ندوة توعوية عن ضريبة الشركات

نظم اتحاد مصارف الإمارات ندوةً توعوية عن ضريبة الشركات في دولة الإمارات، وذلك ضمن جهوده للعمل بشكلٍ متواصل على تحفيز تبادل الآراء والخبرات من أجل تطوير القطاع المصرفي في الدولة وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي ومصرفي رائد.

وشارك في هذه الندوة التوعوية رؤساء تنفيذيون من البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات وعددٌ من المسؤولين والخبراء العاملين في القطاع المصرفي والمالي، حيث تم تناول العديد من الجوانب الخاصة بالقطاع المصرفي والمالي مع دخول ضريبة الشركات حيز التنفيذ في هذا العام.

وتناولت الندوة مواضيع متعددة مثل معدل الضريبة للشركات العالمية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وكيفية تقديم المؤسسات الإقرارات الضريبية المدققة في القوائم المالية الموحدة، وتحويل العملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي وفقاً للمعدلات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وكيفية تسعير التحويلات، ومعدل ضريبة الشركات لفروع البنوك الأجنبية العاملة في دولة الإمارات، وكيفية التعامل مع الزكاة في نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات.

مؤتمر الامتثال التنظيمي الرابع - يركز على المبادرات والجهود المبذولة لبناء خدمات مصرفية آمنة وشفافة

نظم اتحاد مصارف الإمارات الدورة الرابعة لمؤتمر الامتثال التنظيمي، وذلك ضمن جهود الاتحاد المتواصلة من أجل ضمان امتثال كافة أعضائه للقوانين والأنظمة والإرشادات الإشرافية والرقابية، واتباع أعلى معايير الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر، وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومبادراته لتطوير الأُطر الملائمة لتعزيز المكانة الرائدة لدولة الإمارات كمركز مالي عالمي.

وشهد المؤتمر السنوي للامتثال التنظيمي مشاركة نخبة بارزة من المسؤولين والخبراء من المصرف المركزي والبنوك الأعضاء في الاتحاد والقطاع المصرفي والمالي، وذلك لمناقشة أبرز التوجهات والمبادرات في مجال تعزيز ثقة العملاء وتحسين البنية التحتية المالية والأطر الملائمة لتوفير تجربة مصرفية سلسة ومتطورة وآمنة.

وضمت قائمة المسؤولين المشاركين من المصرف المركزي سعادة فاطمة الجابري، مساعد المحافظ لشؤون قطاع مكافحة الجرائم المالية وسلوك السوق وحماية المستهلك، والتي استعرضت توصيات خطة العمل لمجموعة العمل المالي (فاتف)، وجهود مختلف الجهات في دولة الإمارات، بقيادة مصرف الإمارات المركزي واللجنة الوطنية والمكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة. كما شارك السيد عبد الله المهيري، رئيس الرقابة على البنوك والإشراف على نظم المدفوعات، بورقة عن أولويات الرقابة والامتثال والتوقعات وأفضل الممارسات، وقدمت السيدة فايزة العوضي، رئيس دائرة حماية المستهلك، عرضاً عن وحدة "سندك" لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية والتي تهدف إلى تعزيز ثقة المستهلك وضمان حقوقه بكفاءةٍ وفاعليةٍ وشفافيةٍ وحياديةٍ عالية، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة لتطوير منظومة الخدمات، وامتثالاً لأحكام التشريعات الصادرة عن المصرف المركزي. بالإضافة إلى ذلك، ناقشت السيدة أميرة أحمد، رئيس الإشراف على الجرائم المالية بالإنابة، الإستراتيجيات الفعّالة للإشراف على الجرائم المالية في القطاع المصرفي والمالي.

وشارك عدد من كبار مسؤولي الامتثال في البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات في جلسات نقاش تمحورت حول توظيف الذكاء الاصطناعي والروبوتات وتعلم الآلة وتحليل البيانات المتطور في القطاع المالي، وتقييم المخاطر ومخاطر الجرائم المالية بشكل خاص، والشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الامتثال.

وقام السيد سكوت رامسي رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في بنك المشرق، والسيد عبد الله المرزوقي، رئيس الامتثال في بنك الخليج الدولي، باستعراض أبرز محاور المؤتمر ومخرجاته.

وفي اليوم الثاني للمؤتمر، شملت جلسات النقاش عدة مواضيع مثل الأطر العامة للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر المرتبطة بها، والاتجاهات الحالية في مجال الاحتيال المصرفي، والجريمة المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتقييم المبادئ والأطر العامة للتعامل معها، وجلستي نقاش عن مستقبل مسؤولي الامتثال والمتطلبات اللازمة لمواكبة التطورات في المجال، والعملات المشفرة والأصول الرقمية.

حضر المؤتمر ما يزيد على 300 مصرفي يمثلون كافة أعضاء اتحاد مصارف الإمارات من مسؤولي الامتثال والرقابة ومكافحة الاحتيال والجرائم المالية والحوكمة وأمن المعلومات، فضلاً عن ممثلي الشركاء الإستراتيجيين وجهات أخرى في الدولة من ذوي العلاقة.

بطولة كرة القدم السنوية بين البنوك الإماراتية

نظم اتحاد مصارف الإمارات بطولة كرة القدم السنوية بين البنوك في فبراير 2024، كجزء من جهوده لدعم المبادرات وتعزيز التعاون بين البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات.

وتم تخصيص جوائز البطولة من الفرق الفائزة لمشاريع الهلال الأحمر الإماراتي الخيرية والإنسانية لتعزيز التنمية المستدامة لدى الاتحاد.

شارك في البطولة اثنا عشر فريقاً من البنوك العاملة في دولة الإمارات، وتم تنظيم البطولة بحضور مدير عام الاتحاد وعدد من ممثلي البنوك الأعضاء وموظفيها وعائلاتهم.

وقد فاز فريق بنك دبي الإسلامي بالمركز الأول في البطولة، بينما حصل بنك اتش اس بي سي على المركز الثاني، وجاء فريق بنك الشارقة الإسلامي في المركز الثالث.

أُطلقت بطولة كرة القدم السنوية بين البنوك في عام 2019 كجزء من مبادرات الاتحاد لتشجيع البنوك الأعضاء على تعزيز المسؤولية الاجتماعية، وتحسين بيئة العمل، والمشاركة في أنشطة رياضية وتوعوية متنوعة.

جلسات توعية - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عقد اتحاد مصارف الإمارات جلسة توعوية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لثلاث جمعيات ذات نفع عام في يومي 16 و 23 فبراير 2024 عبر منصة ميكروسوفت تيمز. ورشّحت لجنة الامتثال التابعة للاتحاد نائب الرئيس ومدير المشورة بشأن العقوبات عالية المخاطر في بنك أبوظبي الأول لتقديم هذه الجلسة. وكان الهدف من هذا التدريب تعزيز فهم اللوائح والممارسات المثلى الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين موظفي الجمعيات ذات النفع العام المشاركة، وهي:

- جمعية الأمراض النادرة الإماراتية
- جمعية الإمارات لمتلازمة داون
- جمعية رؤيتي للأسرة

وركزت أهداف الجلسة على تقديم لمحة عامة عن لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهميتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشرح المخاطر المرتبطة بذلك، وتثقيف المشاركين حول أدوارهم ومسؤولياتهم في منع الجرائم المالية، وتسليط الضوء على الإجراءات الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات المطبقة على الجمعيات ذات النفع العام.

بدأت الورشة بعرض شامل للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة والسياق العالمي لها، حيث تعرف المشاركون على أهدافها وأهميتها. كما تم استعراض أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستخدمة، مع تقديم أمثلة واقعية.

تطرقت الجلسة إلى كيفية استخدام المنظمات غير الحكومية بشكل غير مقصود كقنوات للأموال غير المشروعة، وجرى توعية المشاركين بأدوارهم ومسؤولياتهم لضمان الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشملت هذه الأدوار أهمية العناية الواجبة تجاه العملاء، الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والحفاظ على سجلات دقيقة.

كما ناقشت الورشة عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والممارسات المثلى التي يمكن أن تتبعها الجمعيات ذات النفع العام، بما في ذلك توصيات بإجراء تقييمات للمخاطر، ووضع ضوابط داخلية، وتعزيز ثقافة الامتثال داخل المؤسسة.

جلسات توعوية للاتحاد بالتعاون مع معهد دبي القضائي

قام اتحاد مصارف الإمارات بالتنسيق مع معهد دبي القضائي لترشيح ممثّلين عن الاتحاد لتقديم جلسات توعوية لمدة يومين في معهد دبي القضائي. وبناءً على ذلك، قدّم الاتحاد ترشيحاته، وتم الاتفاق على القيام بذلك في 22 و 24 أبريل 2024 بشكل تطوعي.

وتعبيراً عن رضى معهد دبي القضائي عن الجلسات التي عُقدت في أبريل 2024، طلب المعهد من الاتحاد عقد جلسة إضافية في 27 يونيو 2024 للقضاة في مجالات متعددة تتعلق بالعمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية، والمعاملات المصرفية الدولية، وتطوير أنظمة تنظيمية مصرفية فعالة استناداً إلى المبادئ الأساسية لبازل. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الجلسة التي عُقدت في يونيو 2024 مناقشة وثيقة المبادئ الاقتصادية لدولة الإمارات، مع التركيز على المبادئ العشرة الأساسية التي تُوجه السياسات الاقتصادية في الدولة. ومن خلال النقاشات التفاعلية ودراسات الحالة والأمثلة العملية، قدمت الجلسة للقضاة رؤى وأدوات قيّمة للتعامل مع النزاعات المالية المعقدة ضمن الإطار القانوني لدولة الإمارات.

كما تم عقد 6 جلسات إضافية لمعهد دبي القضائي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2024 في دبي، قدمها ممثلون عن أعضاء الاتحاد. وقد استهدفت هذه الجلسات القضاة من محاكم دبي وأعضاء النيابة العامة في دبي، حيث غطت جميع جوانب العمل المصرفي. واختُتمت هذه الجلسات بأكملها بنجاح كبير.

ورشة عمل لتعزيز الامتثال التنظيمي

تماشياً مع توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، نظم اتحاد مصارف الإمارات ورشة عمل عن تطوير نظم الرقابة والرصد الداخلية للامتثال مع القوانين والتشريعات المحلية.

ويأتي تنظيم ورشة العمل ضمن جهود الاتحاد المتواصلة من أجل ضمان امتثال كافة أعضائه للقوانين والأنظمة والارشادات الاشرافية والرقابية، واتباع أعلى معايير الحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر، تحت الإشراف المباشر لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومبادراته لتطوير الأُطر الملائمة لتعزيز المكانة الرائدة لدولة الإمارات كمركز مالي عالمي.

وشهدت الورشة مشاركة عددٍ من المسؤولين والخبراء من المصرف المركزي والبنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات والقطاع المصرفي والمالي، وذلك لمناقشة مواضيع متنوعة حول تطوير نظم الفحص والرصد والمراقبة الداخلية لتطوير الامتثال مع القوانين والتشريعات المحلية، الأمر الذي يسهم في توفير تجربة مصرفية سلسة ومتطورة وآمنة.

وقدمت السيدة أميرة أحمد، رئيس الإشراف على الجرائم المالية بالإنابة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ورقة أساسية عن المشهد التنظيمي استعرضت فيها أهم التشريعات والقوانين والأنظمة ذات الصلة، ودور المؤسسات المصرفية والمالية في تطوير نظمها الداخلية لضمان الامتثال.

أما السيدسكوت رامسي رئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في بنك المشرق ورئيس لجنة الإمتثال التابعة للاتحاد، فقد قدّم شرحاً مفصلاً لرؤى لجنة الامتثال ولجنتها الفرعية الاستشارية في اتحاد مصارف الإمارات ودور البنوك والمؤسسات المالية من حيث إجراء عمليات بحثٍ منتظمة قبل إجراء أية معاملة أو الدخول في علاقة تجارية، وضمان سلامة ودقة معلومات العملاء، وتطوير برامج فعالة للفحص والرصد.

وشملت جلسات النقاش، عدداً من المواضيع الهامة مثل معايير الفحص والرصد وتصميم الحلول المناسبة ونماذج التشغيل والعمليات التي تعزز من قدرات المؤسسات المالية والمصرفية من العمل الجماعي لتحسين الامتثال، والحد من الاحتيال والجرائم المالية.

اجتماعات استراتيجية

اجتماع رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات مع الوفد الكازاخستاني

عُقد اجتماع بين اتحاد مصارف الإمارات ورابطة مصارف ومحافظ البنك الوطني في كازاخستان وفريقه، إلى جانب سفير جمهورية كازاخستان والمعتمد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، في 20 مارس 2024، لمناقشة سبل تعزيز العلاقات ودراسة فرص النمو الاقتصادي بين الطرفين.

شركة الاتحاد للمدفوعات - منصة "آني"

نظّم اتحاد مصارف الإمارات اجتماعاً في 15 مايو 2024 بين شركة الاتحاد للمدفوعات ولجنة مكافحة الاحتيال التابعة للاتحاد، لمناقشة مخاطر الاحتيال والتحديات المرتبطة بمنصة "آني" ومتطلبات الرقابة البنكية.

وفي أبريل 2024، ناقش الاتحاد مع لجنتي الخدمات المصرفية للأفراد والاستحواذ السبل المُثلى لتشجيع العملاء على استخدام منصة "آني" للدفع الفوري.

اجتماعين مع شرطة دبي وأمازون (amazon) ونون (noon)

عقد اتحاد مصارف الإمارات وشرطة دبي اجتماعين مع أمازون ونون لمناقشة سبل التعاون في الحد من الاحتيال وزيادة الوعي لدى المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات والشراكات، بما في ذلك إطلاق حملات توعوية شاملة. وأعربت كلّ من أمازون ونون عن استعدادهما لدعم مبادرات الاتحاد وشرطة دبي في هذا المجال.

اجتماعات مع دائرة تنمية المجتمع بأبوظبي (ADDCD)

عُقد اجتماع في 23 أبريل 2024 بين مدير عام اتحاد مصارف الإمارات والدكتور مغير خميس الخييلي، رئيس دائرة تنمية المجتمع في أبوظبي (ADDCD)، وذلك لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين الطرفين.

كما عُقد اجتماع بين مدير عام الاتحاد ودائرة تنمية المجتمع - أبوظبي في 11 نوفمبر 2024، حيث جرت مناقشة الموضوعات التالية:

- التحديات التي يواجهها القطاع الثالث في أبوظبي.
- المبادرات التي تم تطويرها والرؤى حول كيفية المضي قدماً في تنفيذها.
- المبادرات المستقبلية المحتملة التي يمكن أن تدعم أهداف دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي وتعزيز التعاون الكامل مع الاتحاد.

جلسة توعوية لوزارة العدل

عُقدت جلسة توعوية ناجحة بناءً على طلب من وزارة العدل في 4 يونيو 2024، بقيادة مدير عام اتحاد مصارف الإمارات ورئيس لجنة مكافحة الاحتيال في الاتحاد، حيث ركزت الجلسة على الجرائم الاحتيالية في القطاع المصرفي.

اجتماع مع الهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية (GCGRA)

عُقد اجتماع بين مدير عام اتحاد مصارف الإمارات والرئيس التنفيذي للهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية (GCGRA) في 24 سبتمبر 2024، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون بين الطرفين.

تم الاتفاق على أن يدعو الاتحاد الهيئة لحضور اجتماع لجنة الاستحواذ، ما يتيح للهيئة تقديم نفسها مباشرةً لأعضاء اللجنة واستعراض خدماتها.

اجتماع مع فريق جوجل (Google)

عُقد اجتماع بين لجنة مكافحة الاحتيال في اتحاد مصارف الإمارات وفريق جوجل (Google)، حيث سلطت البنوك الضوء على الزيادة في عمليات الاحتيال التي تتم دون تقديم البطاقة (card-not-present) والتي تنشأ من خلال خدمات جوجل. كما تمت مناقشة الضوابط التي يمكن أن تطورها جوجل لمنع مثل هذه العمليات، بالإضافة إلى التحقق من إجراءات الحد من الاحتيال لدى البنك المستحوذ.

ومن جانب جوجل، يتم التعامل مع النقاط التالية:

- **التواصل مع الفريق المتخصص:** ستُصعد جوجل هذه الحالة لضمان حصولها على الاهتمام والأولوية اللازمين.
- **جدولة اجتماع متابعة:** ستنسق جوجل اجتماع متابعة مع أصحاب المصلحة المعنيين في الاتحاد لمراجعة التقدم المحرز وتحديد الخطوات التالية.

وفي الوقت الحالي، وفرت جوجل رابطاً للجنة مكافحة الاحتيال في الاتحاد للإبلاغ عن حالات الاحتيال المشابهة.

اجتماع اتحاد مصارف الإمارات ومركز دبي للأمن الإلكتروني (DESC)

نظّم اتحاد مصارف الإمارات اجتماعاً بين لجنة مكافحة الاحتيال التابعة للاتحاد ومركز دبي للأمن الإلكتروني، وهو جزء من هيئة دبي الرقمية، بتاريخ 7 مارس 2024، على أساس نقاط العمل الخاصة بلجنة مكافحة الاحتيال العليا. وتم مناقشة موضوعين هامّين: الأول هو اتجاه "التزييف العميق" والمخاطر التي يشكلها على القطاع المصرفي والعملاء وكيفية توعية العملاء وتثقيفهم؛ والثاني هو منصة تطبيق رزام للحلول والخدمات "RZAM"، التي أطلقها مركز دبي للأمن الإلكتروني لسكان الإمارات العربية المتحدة لمساعدتهم في تحديد الروابط الخبيثة عبر تثبيت تطبيق رزام في المتصفحات على أجهزتهم. كما اقترح الاتحاد تعزيز التعاون مع مركز دبي للأمن الإلكتروني لتسويق وترويج تطبيق رزام في القطاع المصرفي.

وتم الاتفاق على العمل على إبرام مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين الاتحاد ومركز دبي للأمن الإلكتروني.

عرض استضافة مؤتمر سيبوس SIBOS 2028/2029

عمل اتحاد مصارف الإمارات على مدى سنوات للترويج لاستضافة مؤتمر سيبوس في الإمارات، وتقدّم بعرض رسمي لاستضافة نسخة المؤتمر لعام 2029/2028 بالشراكة مع دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، ومركز دبي التجاري العالمي، ومركز دبي المالي العالمي، وبدعم رئيسي من المصرف المركزي.

وفي حال الفوز باستضافة مؤتمر سيبوس 2029/2028، سيعمل اتحاد مصارف الإمارات مع جميع الأعضاء لتعزيز صورة علاماتهم التجارية ورفع مكانتها.

شارك مدير عام اتحاد مصارف الإمارات ورئيس مجموعة مستخدمي سويفت الإمارات في مؤتمر سيبوس 2024 في بكين في الفترة من 20 إلى 24 أكتوبر 2024، حيث تم الترويج لدولة الإمارات كمضيف محتمل لمؤتمر سيبوس المقبل.

خطاب افتتاح جناح بنك أبوظبي الأول في مؤتمر سيبوس SIBOS 2024

اجتماع مع صندوق النقد الدولي (IMF)

بناءً على طلب المصرف المركزي، عُقد اجتماع بين مدير عام اتحاد مصارف الإمارات وممثلين عن صندوق النقد الدولي في 15 مايو 2024 في مقر الاتحاد في أبو ظبي، لمناقشة آخر التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

اجتماع مع سعادة رجاء المزروعي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات (ECI)

عُقد اجتماع في 30 مايو 2024 بين مدير عام اتحاد مصارف الإمارات وسعادة رجاء المزروعي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات (ECI)، من أجل الحصول على وجهة نظر الاتحاد بشأن تعزيز تفاعل المؤسسة مع أعضاء الاتحاد وتشجيعهم على استخدام خدماتها لتقليل المخاطر في تمويل الصادرات.

كما عُقد اجتماع مثمر بين خمس لجان تابعة للاتحاد (لجنة الائتمان للشركات، لجنة الائتمان للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والمعاملات المصرفية، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة) ومؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات في 27 أغسطس 2024، حيث قدمت المؤسسة لمحة عامة عن دورها، أهدافها، ونطاق خدماتها. كما أتاح الاجتماع فرصة للطرفين لاستكشاف مجالات التعاون المحتملة بهدف تعزيز البيئة المالية في الإمارات، خاصةً في دعم الشركات والتقليل من المخاطر.

وقدمت المؤسسة خلال الجلسة لمحة عن دورها بصفتها مؤسسة تأمين الصادرات الاتحادية لدولة الإمارات، والتي أُنشئت لدعم وترويج الصادرات غير النفطية، والتجارة، والاستثمارات بالدولة. وتلعب المؤسسة دوراً حيوياً في تعزيز اقتصاد الإمارات من خلال تقديم حلول تأمينية وضمانات تحمي الشركات من المخاطر التجارية والسياسية في التجارة الدولية.

أتاح الاجتماع للاتحاد ومؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات التوافق حول الهدف المشترك المتمثل في تعزيز منظومة مالية قوية وآمنة في الإمارات. ومن المتوقع أن يسهم التعاون بين الاتحاد والمؤسسة، من خلال دعم الشركات وتشجيع التجارة، بشكل كبير في نمو الاقتصاد الإماراتي وتوسيع التجارة الدولية.

كما شاركت سعادة رجاء المزروعي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات، في اجتماعات الرؤساء التنفيذيين (التي عُقدت في 1 و 3 أكتوبر 2024)، حيث قدمت لمحة عن منتجات وخدمات مؤسسة الاتحاد لائتمان الصادرات.

دورة تثقيفية للرؤساء التنفيذيين للبنوك حول الضرائب للشركات بواسطة أرنست آند يونغ

شارك الرؤساء التنفيذيون من مختلف البنوك، بتاريخ 22 يناير 2024، في دورة تثقيفية غنية بالمعلومات حول الضرائب للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، نظمتها شركة أرنست آند يونغ (EY). وعُقدت هذه الدورة التثقيفية في فندق ويستن مينا سياحي - دبي، وركزت على تزويد الرؤساء التنفيذيين بفهم شامل للوائح الضريبية، واستراتيجيات تحسين الضرائب، ورؤى حول الاتجاهات الناشئة في مجال الضرائب المؤسسية.

كان الهدف من هذه الدورة التثقيفية تزويد الرؤساء التنفيذيين بالمعرفة والاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع تعقيدات الضرائب المؤسسية، وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

ندوة مع المديرين الماليين للبنوك للتوعية بالضرائب للشركات بواسطة أرنست آند يونغ

بتاريخ 7 يونيو 2024، وبالتعاون مع شركة أرنست آند يونغ (EY) نظم اتحاد مصارف الإمارات ندوة تدريبية حول الضرائب للشركات شارك فيها المدراء الماليون من مختلف البنوك الأعضاء في الاتحاد. وأُعدت هذه الندوة للتعمق في التعقيدات الفنية للأطر الضريبية العالمية على مدار 3 ساعات. وكان الهدف منها تقديم رؤى مفصلة وتعزيز المناقشات الهادفة.

هدفت هذه الندوة إلى إثراء المشاركين بفهم شامل للآثار المترتبة والاعتبارات الاستراتيجية التي تنطوي عليها، مما يضمن اكتساب المشاركين معرفة عملية لتجاوز هذه التطورات التنظيمية المتطورة بفعالية.

سويفت

لجنة إدارة مجموعة مستخدمي "سويفت" في دولة الإمارات تناقش خطة العمل وميزانية العام 2024

عقد الاجتماع برئاسة جمال صالح، المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات ورئيس لجنة مستخدمي سويفت في دولة الإمارات وبحضور أعضاء اللجنة وهم: علي البلوشي (رئيس العمليات في بنك المصرف)، وباريد نيوجي (رئيس العمليات للمجموعة في بنك الإمارات دبي الوطني)، وفيجي فارجيس (رئيس عمليات النقد والمدفوعات في بنك المشرق)، وأميت مالهوترا (نائب رئيس أول، رئيس القروض والبطاقات في بنك أبوظبي الأول)، وعماد الأسمر (مدير مشروع سويفت وأجهزة الصرف الآلي في البنك العربي)، وسويكان ديمير (رئيس إدارة الأعمال - الأعمال المصرفية للشركات في بنك أبوظبي الإسلامي).

ولختام أعمال اللجنة للعام 2023، أقر المشاركون في الاجتماع محضر الاجتماع السابق الذي عُقد في 6 مارس 2023، كما قام أعضاء اللجنة المجتمعون بمراجعة أنشطة المجموعة خلال 2023، وأقرّوا تعيين المدققين الماليين للعام 2024 وتابعوا بها. وناقش اجتماع لجنة إدارة مجموعة مستخدمي سويفت والمجموعة الوطنية لمستخدمي سويفت في دولة الإمارات خطة العمل للعام الجديد (2024) التي تهدف إلى تعزيز التعاون والمبادرات من أجل تحسين عمليات المدفوعات والاستفادة أيضاً من التحول الرقمي في هذا المجال في ظل التحولات والتطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي في الدولة وفي بقية أنحاء العالم من أجل تلبية متطلبات العملاء عبر التطوير المستمر لنظم المدفوعات الآمنة والسريعة وسهلة الاستخدام.

وأشاد المجتمعون بتوجيهات واستراتيجيات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الهادفة إلى تطوير وتحسين عمليات الدفع وتعزيز فعالية وأمن التحويلات المصرفية من أجل مواكبة أحدث التوجهات في القطاع المصرفي وفي نظم المدفوعات. ونوّه المشاركون بجهود ومبادرات اللجنة التوجيهية لمجموعة مستخدمي "سويفت" التي أسهمت في تحقيق تطور ملحوظ فيما يتعلق بتحسين أداء عمليات الدفع وتعزيز فعالية وأمن نظام التحويلات المصرفية، والاستفادة من خبرات أعضاء شبكة "سويفت" العالمية في تطوير قدرات العاملين في القطاع المصرفي والمالي في الدولة، وتنظيم ورش العمل والدورات التدريبية، فضلاً عن توسيع قاعدة المشاركين في صنع القرار بالمجموعة عبر ضم خبراء من البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات.

مجموعة مستخدمي "سويفت" تستعرض مبادرات تطوير المدفوعات وترسيخ مكانة الإمارات كمركز مالي وتجاري

عقدت اللجنة التوجيهية والمجموعة الوطنية لمستخدمي "سويفت" في دولة الإمارات العربية المتحدة اجتماعها الدوري في 13 يونيو 2024 برئاسة السيد جمال صالح (المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات ورئيس لجنة مستخدمي سويفت في دولة الإمارات).

خلال الاجتماع، صادق الأعضاء على المحضر السابق لاجتماع اللجنة، واستعرضوا التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة العمل للعام الجاري والأنشطة التي تقوم بها اللجنة، مشيدين بالمساعي المبذولة، تحت إشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من أجل مواكبة التطورات في القطاع المصرفي والمالي، وتحسين عمليات الدفع وتعزيز فعالية وأمن نظام التحويلات المصرفية، وهو ما يرسخ من مكانةً دولة الإمارات كمركزٍ مالي وتجاري عالمي.

وأشاد الاجتماع بمبادرات اتحاد مصارف الإمارات ومخرجات وتوصيات المؤتمر السنوي لمجموعة مستخدمي سويفت في دولة الإمارات، الذي عُقد مؤخراً، ودورها في تحقيق أهداف "الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع" التي أُطلقت في العام 2019 لتطوير حلول دفع مبتكرة وتعزيز تجربة العملاء من خلال منصة الدفع الفوري، بما يعزز أيضاً من مكانة دولة الإمارات الريادية في التطور التكنولوجي والابتكار والمرونة والأمن في القطاع المصرفي والمالي.

اجتماعات مع رؤساء سويفت

اجتمع مدير عام اتحاد مصارف الإمارات ورئيس مجموعة سويفت في الإمارات العربية المتحدة بشكل منفصل مع رؤساء مجموعات سويفت في كل من باكستان، روسيا، عُمان، مصر، تونس، وتركيا، بهدف مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين مجموعات مستخدمي سويفت في تلك الدول وتعزيز التعاون الفعال بينها.

اجتماعات التحقق المسبق من رقم الحساب الدولي عبر سويفت

عُقدت ثلاث اجتماعات رئيسية لمناقشة تنفيذ حل التحقق من رقم الحساب الدولي (IBAN) بهدف مكافحة التحويلات الاحتيالية في القطاع المصرفي الإماراتي أو إليه.

أدى الاجتماع الأول إلى جمع ممثلين من لجان العمليات، تكنولوجيا المعلومات، والخدمات المصرفية للمعاملات في اتحاد مصارف الإمارات لمناقشة الحلول المقترحة للتحقق المسبق من رقم الحساب الدولي. وكان الهدف من هذه المناقشة تعزيز الأمان في المعاملات المصرفية من خلال التحقق من رقم الحساب الدولي قبل تنفيذ المدفوعات، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والأخطاء. كما ناقش الأعضاء، خلال الاجتماع، المتطلبات الفنية والتشغيلية اللازمة للبنوك لتنفيذ الحل وكيفية تسريع العمليات عبر القطاع المالي.

وبعد الاجتماعات الداخلية الأولى للاتحاد، عُقد اجتماع ثانٍ بين الاتحاد وسويفت لتقييم إمكانية دمج التحقق المسبق من رقم الحساب الدولي ضمن الأنظمة المصرفية الحالية. وركز النقاش على البنية التحتية التقنية المطلوبة لهذا الدمج، وضمان توافق الحل مع المعايير العالمية وإطار العمل الحالي لسويفت. كان التعاون يهدف إلى إيجاد أنسب طريقة لتنفيذ هذا النظام عبر البنوك الإماراتية لتحسين آليات الحد من الاحتيال .

أما الاجتماع الثالث فتم انعقاده مع المصرف المركزي لمناقشة الحل المقترح للتحقق من رقم الحساب الدولي بمزيد من التفصيل. وبحث الاجتماع كيفية نشر الحل عبر المؤسسات المالية في الإمارات، وتداعياته التنظيمية، والفوائد المتوقعة في الحد من الاحتيال . وأكد الطرفان أهمية توافق المبادرة مع الأطر التنظيمية الوطنية وضمان امتثال جميع البنوك للحل بعد تنفيذه.

تُعد هذه الاجتماعات خطوة هامة نحو تعزيز آليات الحد من الاحتيال في القطاع المالي الإماراتي، وضمان بيئة مصرفية آمنة وفعّالة.

جلسة توعية للبنوك في دولة الإمارات بشأن سويفت

بمشاركة أعضاء من لجان تكنولوجيا المعلومات والامتثال والعمليات التابعة للاتحاد، وبالتعاون مع مكتب سويفت في دبي، نُظمت جلسة توعية حول آخر التحديثات المتعلقة بسويفت في 13 يونيو 2024. وخلال الجلسة، قدم فريق سويفت تحديثات شملت:

- تحسين عمليات البنوك والمدفوعات عبر الحدود باستخدام برنامج Swift Essentials:
  - التحقق المسبق من الحسابات/رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN Pre-validation)
  - خدمات إدارة الحالات
  - إثراء البيانات المرجعية باستخدام SwiftRef ومنصة Bankers World Online.
- تحديث بشأن الحلول السحابية من سويفت، بما في ذلك مناقشة مع المصرف المركزي حول التكامل معها.

الاجتماع السنوي العام لمجموعة مستخدمي سويفت في دولة الإمارات

عقدت مجموعة مستخدمي سويفت في الإمارات العربية المتحدة اجتماعها السنوي العام لعام 2024 في 16 مايو 2024، برئاسة مدير عام اتحاد مصارف الإمارات، ورئيس مجموعة سويفت في الإمارات العربية المتحدة.

ناقش الحضور خلال الاجتماع تحديثات سويفت ذات الصلة بالقطاع المصرفي الإماراتي، وتقييم تقدم خطة عمل اللجنة التوجيهية لمجموعة مستخدمي سويفت ومجموعة الأعضاء الوطنيين لعام 2024، واستكشاف استراتيجيات جماعية لتحسين الأداء في المدفوعات وتعزيز كفاءة وأمان النظام المصرفي في الإمارات العربية المتحدة. كما تم استعراض مشاركة البنوك الأعضاء في ندوة سويفت للعمليات المصرفية الدولية 2024، وهو مؤتمر سنوي تنظمه سويفت للقطاع المالي العالمي.

اعتمد الأعضاء محضر الاجتماع السابق (16 مايو 2023) واستعرضوا الأنشطة والإنجازات لعام 2023، ووافقوا على ميزانية عام 2024، بالإضافة إلى البيان المالي المدقق للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2024.

تم التأكد خلال الاجتماع السنوي على أهمية مبادرات لجنة توجيه مجموعة سويفت في الإمارات العربية المتحدة لمواكبة أحدث الاتجاهات في القطاع المصرفي وتحسين عمليات الدفع وتعزيز أمان التحويلات. كما تم تشجيع البنوك على الاستفادة من الخطوات التي يتخذها المصرف المركزي لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة، خاصةً فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي، والابتكار والمرونة والأمان.

وفي نهاية الاجتماع، شارك مدير عام اتحاد مصارف الإمارات مع الأعضاء مقتطفات من تقرير سويفت العالمي لمراقبة الدول لعام 2023، مسلطاً الضوء على التقدم المستمر لترتيب الإمارات العربية المتحدة. وبعد ذلك، تابع الحاضرون الاجتماع مع مدير مكتب سويفت في دبي، الذي قدم ورشة خاصة بسويفت.

برنامج تدريبي - مركز تدريب سويفت

نفّذ اتحاد مصارف الإمارات البرنامجين السابع والثامن للتدريب بعنوان "دليلك إلى شهادة الأيزو 20022 المدفوعات عبر الحدود وإعداد التقارير واختبار الاعتماد" بالتعاون مع مكتب سويفت في دبي، في مايو ويونيو 2024 وعبر نظام مايكروسوفت تيمز، وقد سجل في البرنامجين 35 عضواً.

تم تنظيم البرنامجين الأول والثاني في الربع الأول من عام 2022. ونُفذ البرنامج الثالث في الربع الثاني من عام 2022، ثم نُفذ البرنامج الرابع في الربع الرابع من عام 2022، وجرى تنفيذ البرنامجان الخامس والسادس في الربع الثالث من عام 2023.

إصدارات خاصة

مشاركة اتحاد مصارف الإمارات كشريك داعم رسمي في "قمة وجوائز الشرق الأوسط السابعة للذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية 2024" بتاريخ 29 يناير

القطاع المصرفي الإماراتي الثاني عالمياً (مجلة المصارف، اتحاد مصارف الكويت، العدد 175 - يناير)

المصارف
حوارات
المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات في حوار خاص للمصارف
القطاع المصرفي الإماراتي الثاني عالمياً في ثقة العملاء والأول في آسيا وإفريقيا وأوروبا ومؤهل للاستمرار في تحقيق أداء قوي
18
19
ISSUE (175) 2024
www.almasarfonline

التمويل المستدام أولوية أستراتيجية لبنوك الإمارات (جريدة الاتحاد - 2 يناير)

الاتحاد
اقتصاد
تعهدت بتقديم تريليون درهم بحلول عام 2030
التمويل المستدام أولوية استراتيجية لبنوك الإمارات في 2024

قمة IDC الشرق الأوسط لمدراء تكنولوجيا المعلومات

فعالية بالشراكة مع جمعية محققي الاحتيال المعتمدين - 27 فبراير

الذكرى الستون لتأسيس بنك الإمارات دبي الوطني

اتحاد المصارف يشيد بدور «الإمارات دبي الوطني» في تعزيز ريادة القطاع

أبوظبي - البيان

عبدالعزيز الغرير

أكد معالي عبدالعزيز الغرير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات، أن بنك الإمارات دبي الوطني لعب دوراً حيوياً في تعزيز ريادة القطاع المصرفي منذ تأسيسه في 1963 كأول مصرف إماراتي في الدولة، عندما قام المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، طيب الله ثراه، بتوقيع ميثاق تأسيس بنك دبي الوطني ليصبح بذلك أول صرح وطني صيرفي يتأسس في إمارة دبي وفي دولة الإمارات. وقد اكتسب بنك الإمارات دبي الوطني اسمه الحالي بعد إندماج بنك دبي الوطني مع بنك الإمارات الدولي في عام 2007.

وقال الغرير، رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات، بمناسبة الذكرى الستين (60) لتأسيس البنك: «توجه في اتحاد مصارف الإمارات أسمى آيات التهنئة لسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، وأعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية وكل عامليه، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين (60) لتأسيس هذا الصرح الوطني المصرفي والمالي، الذي تمكن من ترسيخ اسمه في المحافل المحلية والعالمية ليكون ضمن أبرز المؤسسات المصرفية والمالية، سواءً في دولة الإمارات أو في المنطقة».

ونابع: «دعم بنك الإمارات دبي الوطني جهود الاتحاد لتوفير منصة مثالية لتبادل الأفكار والآراء والتعاون ما بين الأعضاء حول مختلف القضايا التي تهم القطاع المصرفي، من أجل تطوير القطاع وابتكار الحلول المالية واعتماد أفضل الممارسات المصرفية والتعريف بالمساهمات الحيوية والمتنوعة للمؤسسات المصرفية والمالية في دعم مسيرة التنمية المستدامة في الدولة، وتعزيز مكانتها كمركز مصرفي ومالي عالمي، والذي كان دوماً في ظل توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومبادراته التي تركز على تطوير السياسات والأطر الكفيلة بالحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وتوفير أفضل الخدمات للعملاء من مواطنين ومقيمين في بيئة مصرفية آمنة ومموثوقة، الأمر الذي وضع القطاع المصرفي في دولة الإمارات في مكانة ريادية».

إطلاق مبادرة "سندك" 27 مارس - مدير عام اتحاد مصارف الإمارات يحضر الافتتاح ويلقي كلمة الاتحاد

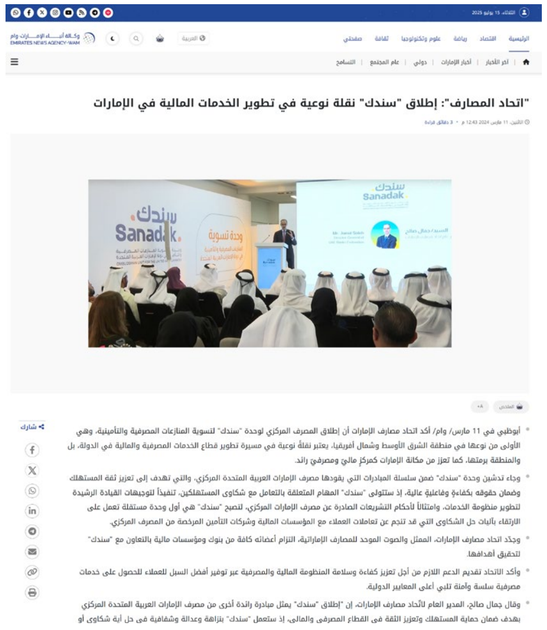

"اتحاد المصارف": إطلاق "سندك" نقلة نوعية في تطوير الخدمات المالية في الإمارات

أبوظبي في 11 مارس/ وام/ أكد اتحاد مصارف الإمارات أن إطلاق المصرف المركزي لوحدة "سندك" لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية، وهي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتبر نقلة نوعية في مسيرة تطوير قطاع الخدمات المصرفية والمالية في الدولة، بل والمنطقة برمتها، كما تعزز من مكانة الإمارات كمركز مالي ومصرفي رائد.

- وجاء تدشين وحدة "سندك" ضمن سلسلة المبادرات التي يقودها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تهدف إلى تعزيز ثقة المستهلك وضمان حقوقه بكفاءة وفاعلية عالية، إذ ستتولى "سندك" المهام المتعلقة بالتعامل مع شكاوى المستهلكين، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة لتطوير منظومة الخدمات، وامتثالاً لأحكام التشريعات الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي، لتصبح "سندك" هي أول وحدة مستقلة تعمل على الارتقاء بآليات حل الشكاوى التي قد تنجم عن تعاملات العملاء مع المؤسسات المالية وشركات التأمين المرخصة من المصرف المركزي.
- وجدد اتحاد مصارف الإمارات، الممثل والصوت الموحد للمصارف الإماراتية، التزام أعضائه كافة من بنوك ومؤسسات مالية بالتعاون مع "سندك" لتحقيق أهدافها.
- وأكد الاتحاد تقديم الدعم اللازم من أجل تعزيز كفاءة وسلامة المنظومة المالية والمصرفية عبر توفير أفضل السبل للعملاء للحصول على خدمات مصرفية سلسة وآمنة تلبي أعلى المعايير الدولية.
- وقال جمال صالح، المدير العام للاتحاد مصارف الإمارات، إن "إطلاق "سندك" يمثل مبادرة رائدة أخرى من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بهدف ضمان حماية المستهلك وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي والمالي، إذ ستعمل "سندك" بنزاهة وعدالة وشفافية في حل أية شكاوى أو

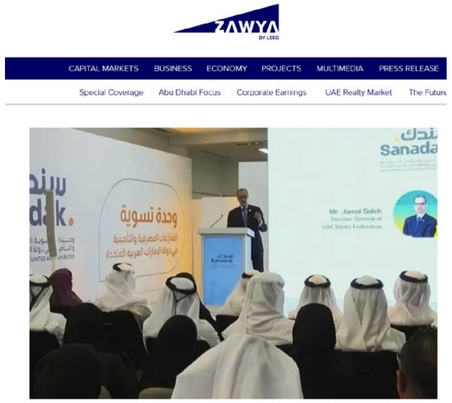

CAPITAL MARKETS BUSINESS ECONOMY PROJECTS MULTIMEDIA PRESS RELEASE

Special Coverage Abu Dhabi Focus Corporate Earnings UAE Realty Market The Future

The UAE Banks Federation (UBF) emphasized its commitment to ensure full cooperation and support of its members with Sanadak. Image Courtesy: UAE Banks Federation (UBF)

FINANCIAL SERVICES

UBF: Launch of Sanadak a significant milestone in the development of financial services sector in UAE and MENA

It will cement the UAE's status as a leading financial and banking center

Press Release

March 11, 2024

Abu Dhabi, UAE: The UAE Banks Federation (UBF), the sole representative and unified voice of UAE banks, has reaffirmed that the launch of Sanadak, the first Ombudsman Unit catering to

middle east NEWS 247

HOME BUSINESS LIFESTYLE SPORTS GCC THOUGHT LEADERSHIP NEWS

BREAKING NEWS UN: Heatwave in Europe is most worrying

NEWS DESK

UBF congratulates Emirates NBD on its 60th anniversary

By PR News Desk 15/03/2024

On the occasion of the 60th anniversary of Emirates NBD, H.E. Abdulaziz Al Ghurair, Chairman of UAE Banks Federation, said: "UBF congratulates His Highness Sheikh Ahmed bin Saeed Al Maktoum, Chairman of Emirates NBD, the Board of Directors of the Bank, its management and all its employees on the 60th anniversary of the Bank. The national banking and financial institution that has established itself locally and internationally as one of the most prominent banking and financial institutions."

"Emirates NBD is a shining example in our national banking sector. Its establishment 60 years ago reflects the distinguished partnership between the public and private sectors, a vision that has contributed to supporting the UAE's sustainable economic and social development. Emirates NBD, along with several leading national banks, also played an important role in the UAE Banks Federation in 1982." "Emirates NBD also supported the Federation's efforts to provide an ideal platform for exchanging ideas and opinions and cooperation among members on various issues of interest to the banking sector. The bank has been contributing to the advancement of the industry by developing ideal solutions, adopting the best banking practices, and showcasing the important contributions of banking and financial institutions in supporting the sustainable development of the country under the directives of Central Bank of the UAE, which has many initiatives that focus on developing policies and frameworks to ensure the best services for customers, citizens and residents in a safe and reliable banking environment while maintaining the integrity of the banking system. This has

الإمارات اليوم

الصفحة الرئيسية النسخة الرقمية محليات البحث الساخن اقتصاد العالم حياتنا رياضة الإعلانات الم

الرئيسية / اقتصاد / محلي

اتحاد مصارف الإمارات هنأ البنك في ذكرى تأسيسه

«الإمارات دبي الوطني».. 60 عاماً في تعزيز ريادة القطاع المصرفي

صورة 2/3

المصدر: أبوظبي ، الإمارات اليوم **التاريخ:** 15 فبراير 2024

هنأ اتحاد مصارف الإمارات، بنك الإمارات دبي الوطني، في الذكرى الـ60 لتأسيسه، مشيداً بالدور الحيوي للبنك في تعزيز ريادة القطاع المصرفي الإماراتي.

وقال رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات، عبدالعزيز الغرير: «توجه في اتحاد مصارف الإمارات، أسمى آيات التهنئة لسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، وأعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية وكافة عامليه، بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ60 لتأسيس هذا الصرح الوطني المصرفي والمالي، الذي تمكن من ترسيخ اسمه في المحافل المحلية والعالمية، ليكون ضمن أبرز المؤسسات المصرفية والمالية، سواءً في دولة الإمارات أو في المنطقة».

وأضاف الغرير: «يعتبر بنك الإمارات دبي الوطني نموذجاً مشرقاً في قطاعنا المصرفي الوطني، إذ يعكس تأسيس هذا البنك قبل 60 عاماً، نهج الشراكة المتميزة بين القطاعين الحكومي والخاص، وهي الرؤية التي ساهمت في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في دولة الإمارات. وقد لعب البنك دوراً مهماً، مع عدد من المصارف الوطنية الرائدة، في تأسيسنا لـ(اتحاد مصارف الإمارات) في عام 1982».

وتابع الغرير: «كما دعم بنك الامارات دبي الوطني جهود (الاتحاد) لتوفير منصة مثالية

تقرير خاص لصحيفة ذا ناشيونال عن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بالإمارات/مؤتمر الأمم المتحدة حول التغير المناخي، واستمرارية اتحاد مصارف الإمارات

COP28 Sustainable Finance Impact Review

MARCH 2024

Produced by MEDIA REPUBLIC

In collaboration with its commercial department at

DESTINED TO PIONEER A GREENER TOMORROW

With the recent UAE Banks Federation's pledge of Dh1tn in green finance by 2030, announced at COP28, the UAE is poised to become a global leader in sustainable finance

In the wake of global imperatives for sustainability and the UAE's ambitious vision to achieve net-zero emissions by 2050, the country's financial sector is at the forefront of a paradigm shift towards responsible and impactful finance.

The UAE, known for its economic diversity and strategic location, is actively engaged in utilising green finance to tackle the challenges of climate change. As the global community gathered in Dubai for COP28, the UAE's perspectives on green finance and its impact on diverse economies took centre stage. With the recent pledge by UAE Banks Federation to mobilise Dh1tn in green finance by 2030, announced by the chairman of UBF Abdulaziz Al Ghurair at COP28, the country is poised to become a global leader in sustainable finance. The transformative journey of the UAE's financial sector has been significantly influenced by the impact of the recent commitments is promising, charting a course for a future characterised by sustainability, innovation and collaboration.

Jamal Saleh, UBF Director General

UNITED FOR ONE GOAL

"Thus, we are confident that the UAE's financial sector can play a pivotal role in the UAE's proactive approach in setting ambitious targets for redirecting financial resources into green, responsible and sustainable solutions and technologies. Through its high-level ESG committee, which comprises representatives from all UBF member banks, the Federation works diligently to reinforce green finance principles and frameworks, aligning with the UAE's commitment to sustainability in the banking and financial sector. Jamal Saleh, director general of UBF, said: "The UAE has made significant progress in its roles for sustainability oriented funds and bonds. These efforts, complemented by Central Bank of the UAE's Sustainable Working Group's commitment to the UAE Net Zero 2050 strategic initiative, underscore the country's commitment to integrating sustainable practices into its financial systems.

"Thus, we are confident that the UAE's financial sector can play a significant contribution to the UAE's National Climate Change Plan. Moreover, UBF member banks' significance lies not only in their commitment to supporting sustainability but also in UBF's role being the platform for cooperation among all its member banks. The Federation has made notable progress in this domain by fostering a business environment that encourages competitive, active, and sustainable finance."

The UAE's financial sector is poised to lead the way towards a greener and more sustainable tomorrow through collaboration, innovation and strategic alignment. The UAE was the first country in the Middle East to >>

المؤتمر الصحفي الإعلامي لمعالي رئيس مجلس إدارة الاتحاد - 14 مايو

CNBC عربية

الرئيسية | الأسواق | آخر الأخبار | برامج CNBC عربية | فيديوهات CNBC عربية | بودكاست CNBC عربية | إنفوغرافيك | عاجل | الصفقات | المزيد

رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات لـ CNBC عربية: توقع نمو الاقتصاد الإمارات 5% خلال العام الحالي

آخر الأخبار

رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات لـ CNBC عربية: توقع نمو اقتصاد الإمارات 5% خلال العام الحالي

الخميس, 16 مايو 2024 | 7:39 صباحاً

الإطار التنظيمي المتطور في عصر الذكاء الاصطناعي (مجلة Finance Middle East)

FINANCE
MIDDLE EAST

News | Banking & Insurance | Markets | Opinion | Podcast | Lists | Magazine | Features | Videos | Events

Banking on Trust: Why consumer confidence in banking is crucial today

Trust, is in fact the bedrock upon which the entire financial system is built.

Credit: Pixabay

In an era defined by rapid technological advancements coupled with evolving cyberthreats and looming economic uncertainty, maintaining and strengthening consumer trust in the banking industry is essential for the long-term health and stability of the financial system.

Trust, is in fact, the bedrock upon which the entire financial system is built. Hence, it is imperative for banking and financial institutions to prioritize strengthening consumer confidence.

توسيع آفاق التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رؤية لمستقبل القطاع المصرفي (مجلة المصرفيين الدوليين)

International Banker
AUTHORITATIVE ANALYSIS ON INTERNATIONAL BANKING

HOME | BANKING | FINANCE | BROKERAGE | ORGANISATIONS | TECHNOLOGY | NEWS | LIFE ARTS & TRAVEL | MEDIA | AWARDS

Home > Banking > Expanding Fintech Frontiers in the MENA Region: A Vision for the Future of Banking

Banking

EXPANDING FINTECH FRONTIERS IN THE MENA REGION: A VISION FOR THE FUTURE OF BANKING

September 10, 2024

By **Jamal Saleh**, *Director General, UAE Banks Federation (UBF)*

The Middle East and North Africa (MENA) region is currently undergoing a significant transformation of its financial landscape, driven by rapid digitalisation and the development of innovative financial services. The region has its sights set on becoming a haven for the world's most innovative fintech (financial technology) companies and has attracted capital and talent from Europe, the United States and Asia, while fintech innovation hubs in the Gulf have multiplied in recent years.

آدم للتوعية بالاحتيال - كتيّب و فيديوهات

تعزيز الخبرة الفنية في النظام القضائي

ملحق اتحاد مصارف الإمارات والفريق المعني بالممارسات البيئية والحوكمة البيئية والاجتماعية بالتعاون مع صحيفة الخليج تايمز

UBF PLAYING A PIONEER ROLE TO ACHIEVE NET-ZERO TARGET BY 2050

UAE banks are emerging as a leader in adopting policies and regulations that are expected to strengthen green finance in coming years

Muzaffar Rizvi

UAE Banks Federation recognises the growing importance of Environmental, Social and Governance (ESG) factors in the financial landscape and playing a pioneering role in sustainable finance to achieve net-zero goals by 2050, its top official said.

Jamal Saleh, Director General, UAE Banks Federation (UBF), said UAE banks are emerging as a leader in adopting policies and regulations that are expected to strengthen green finance in coming years.

"UBF promotes integrating ESG considerations into banking practices and policies. We anticipate a regulatory mandate for banks to fully integrate ESG risks into their risk management frameworks," Saleh told Khaleej Times during an interview.

He said UBF recognises the importance of addressing climate change to achieve net-zero goals to support the sector under the directives of the Central Bank of the UAE.

Excerpts from the interview:

What is the opinion of the UBF about the ESG practices of the UAE's banks in the banking sector of the UAE?

UAE Banks Federation views ESG as a strategic imperative, not merely a compliance requirement, for the UAE banking sector. It is considered a catalyst for sustainable economic growth and a cornerstone of the UAE's Green Agenda 2030 and net-zero 2050 goals. The UAE's pioneering role in sustainable finance is underscored by its contribution to the MENA region's green bond issuance, surpassing the global norm.

At the same time, Central Bank of the UAE has established the UAE Sustainable Finance Working Group (SFWG) in 2019 and Guiding Principles on Sustainable Finance in 2020, reflecting the country's commitment to supporting the transition to a net-zero economy. These developments reflect the deepening integration of ESG policies and products in the future profitability of UAE banks. Meanwhile, by integrating ESG considerations into their core operations, UAE banks are driving positive change.

The UAE's green bond market surge in the green bond market, with an all-time high of $310 billion issued in the first six months, accounting for 70 per cent of the total Global Sustainable Bond Market (GSSSB), which was expected to hit approximately $1 trillion by the year 2025, according to HSBC. The UAE is the top country for bond issuances. UAE banks, in line with Central Bank of the UAE's vision, are emerging as a leader in adopting policies and regulations that are expected to strengthen green finance in further, driven mainly by governmental support and the private sector's surge in the green bond market.

What are the ESG risk drivers and sustainability issues in the banking sector? What steps has UBF taken for this?

The UAE economy plays a significant risk to the Middle East and North Africa (MENA) region's financial sector, including the banking industry. Rising temperatures threaten agriculture, energy, water resources, coastlines, and tourism, impacting banks' loan portfolios and operational resilience. We anticipate a regulatory mandate for banks to fully integrate ESG risks into their risk management framework.

UBF recognises the importance of addressing these challenges and has taken steps to support the sector under the direct supervision of the Central Bank of the UAE. As the sole representative of UAE banks, we provide a platform for knowledge sharing and collaboration on ESG best practices. We are working closely with the Central Bank to advance ESG disclosures in the banking sector. According to a recent Ernst and Young survey, 60 per cent of the banks surveyed said to integrate ESG into risk management. There is still room for improvement, and UBF is committed to driving further advancements in this area.

UAE national banks have been reported to have committed to supporting sustainability projects worth Dh1 trillion by 20-50. What can you tell us more about this commitment? How is the UBF supporting these efforts?

The UAE banking sector's pledge to allocate Dh1 trillion to sustainability projects by 2030 is a historic step towards the UAE's green economy goals. This ambitious commitment underscores the sector's recognition of its pivotal role in driving sustainable development. We are privileged to have played a pivotal role in mobilising the banking community to support this initiative. We are committed to providing strategic guidance, facilitating knowledge sharing, and advocating for supportive policies to empower banks in their sustainability journey. Our efforts have focused on enhancing banks' capabilities to assess ESG risks, develop sustainable finance tools, and measure environmental impact.

S&P Global Ratings predicts sustainable bond issuance is projected to reach nearly $1 trillion in 2024, indicating a global surge that likely includes significant contributions from the UAE. UAE banks are actively participating in their green financing portfolios, issuing green bonds, and developing innovative ESG-linked products to meet the evolving needs of customers and investors. For example, Masdar raised $750 million in a debut sale of green bonds in 2023, signalling increased investor interest in renewable energy projects.

We are confident that through continued collaboration and strategic initiatives, the UAE banking sector will achieve the Dh1 trillion target and solidify its position as a global leader in sustainable finance.

How is the UBF ensuring that banks in the UAE are implementing ESG standards and policies?

UBF recognises the growing importance of ESG factors in the financial landscape. We are committed to providing strategic guidance, facilitating knowledge sharing, and advocating for supportive policies to empower banks in their sustainability journey. Our efforts have focused on enhancing banks' capabilities to assess ESG risks, develop sustainable finance tools, and measure environmental impact.

S&P Global Ratings predicts sustainable bond issuance is projected to reach nearly $1 trillion in 2024, indicating a global surge that likely includes significant contributions from the UAE. UAE banks are actively participating in their green financing portfolios, issuing green bonds, and developing innovative ESG-linked products to meet the evolving needs of customers and investors. For example, Masdar raised $750 million in a debut sale of green bonds in 2023, signalling increased investor interest in renewable energy projects.

We are confident that through continued collaboration and strategic initiatives, the UAE banking sector will achieve the Dh1 trillion target and solidify its position as a global leader in sustainable finance.

> "We are committed to providing strategic guidance, facilitating knowledge sharing, and advocating for supportive policies to empower banks in their sustainability journey."
>
> **Jamal Saleh,** Director General, UAE Banks Federation

The UAE banking sector's pledge to allocate

DH1 trillion

to a historic step towards the UAE's Green Economy goals.

2030

See Next Page

أمن المعلومات والذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي (ملحق خاص في "ذا ناشيونال")

A STRATEGIC EVOLUTION IN BANKING

The Information Security Committee of the UAE Banks Federation discusses how AI can be a force for good

As digital transformation accelerates across various industries, artificial intelligence (AI) emerges as a powerful force, revolutionising cyber security to protect financial institutions and maintain customer trust in the banking sector.

AI's growing importance in cyber security stems from its abilities in enhancing threat detection, mitigating risks, and automating response mechanisms. Traditional cyber security systems, relying on predefined rules or historical data, are not optimised to keep pace with the adaptive tactics of modern cyber criminals. AI, however, offers dynamic capabilities, including advanced machine learning and predictive analytics to counteract these evolving threats.

By identifying anomalies, flagging suspicious activities, and enabling real-time responses, AI ensures that financial institutions stay at the era of rising digital complexity.

Furthermore, AI's integration into fraud detection systems has transformed the way financial institutions safeguard sensitive data and transactions. AI algorithms can analyse behavioural patterns and transactional contexts to detect and prevent fraudulent activities with unprecedented precision.

In the case of the UAE, Central Bank has been introducing pioneering initiatives that underscore the strategic importance of cyber security. Notably, the Financial Infrastructure Transformation (FIT) Programme is a comprehensive effort to modernise the UAE's financial systems, incorporating AI technologies to enhance operational efficiency, bolster data security, and create a future-ready ecosystem.

Addressing cyber security challenges

While AI offers significant advantages in combating cyber threats, it also presents challenges. Cyber criminals are increasingly deploying AI-powered tools, such as deepfake technology and adaptive malware, to bypass traditional defences. This necessitates continuous innovation and vigilance within the banking sector.

Additionally, the ethical governance of AI is a pressing issue. Ensuring transparency, addressing biases in data models, and fostering accountability are paramount to maximise the benefits of AI while minimising its risks. These considerations are central to the UAE's approach, as outlined in the National AI Guidelines promoting fairness and inclusivity.

Being the representative voice of UAE banks, the UAE Banks Federation (UBF) recognises the need for close collaboration with the Central Bank of the UAE (CBUAE) and has taken proactive measures to address the cyber security challenges that are facing financial institutions. The UBF Information Security Taskforce, the nation's first Information Sharing and Analysis Centre (ISAC) Platform, is a prime example. This platform leverages AI-driven insights to enable real-

Continued >>

Jamal Saleh
Director General of the UAE Banks Federation (UBF)

Continued >>

time sharing of cyber threat intelligence among member banks, fostering a collaborative defence network against emerging threats.

UBF has responded by organising large-scale simulated cyber-attack exercises annually, the first of their kind in the Middle East and North Africa. Conducted in partnership with entities such as the UAE Cyber Security Council, CBUAE, and local law enforcement, these exercises provide critical insights into detecting and mitigating sophisticated attacks.

Beyond security: Empowering customers and driving sustainability

The integration of AI in banking goes beyond just the broader efforts to enhance customer empowerment and sustainability in banking. By leveraging AI, banks can offer personalised products and services, granting customers greater control over their financial data and improving user experiences.

Simultaneously, the banking sector is advancing environmental, social, and governance (ESG) principles. AI is being used to assess and mitigate climate risks in financing activities, enabling banks to support businesses that prioritise sustainable practices. These efforts reflect the UAE's vision of a balanced approach to innovation – one that safeguards both technological as well as societal progress.

The convergence of AI and cyber security is no longer a choice but a necessity for the banking sector. The visionary policies of the Central Bank of the UAE and the proactive initiatives of UBF have created a strong foundation for a secure and resilient financial ecosystem in the UAE.

However, the road ahead will require sustained collaboration among all stakeholders, ongoing investment in AI innovation, and a commitment to raising public awareness about cyber risks. Customers, too, play a critical role by remaining vigilant and adopting secure practices in their digital banking interactions.

As AI continues to evolve, so will the strategies to counter it. By prioritising ethical governance, fostering partnerships, and staying ahead of adversarial trends, the UAE is poised to lead the global banking sector into a new era of resilience and trust.

Through these efforts, the UAE is not only protecting its financial institutions but is also setting a global benchmark for leveraging AI to drive innovation, security, and sustainability. Together, AI and human expertise will be the banking remains secure, inclusive, and forward-looking. And we at UBF are committed to remaining a key integral part of this quest.

AI STRENGTHENS THE UAE'S CYBER SECURITY, BUT ALSO BRINGS NEW THREATS

Banks in the UAE are using artificial intelligence (AI) to strengthen their defences against cybercrime while simultaneously bracing for new threats posed by AI-powered attacks

The country's financial institutions will be among an international banking the first in the financial sector to roll out AI-powered anomaly detection service that proactively identifies and defends against cyber crime. This means that every time someone makes a transaction, an algorithm will be able to detect whether it is fraud or not. The capability uses pseudonymised data from billions of banking transactions to spot and flag suspicious activity, so banks can respond in real time. It has been developed by Swift, the default messaging network for international payments that is used by more than 11,500 banks around the world. Its rollout follows a successful pilot that involved financial institutions in the Middle East and other regions.

Fraud in the financial sector reached $485.6 billion in 2023, according to Nasdaq's 2024 Global Financial Crime Report. That's part of $3.1 trillion in illicit funds that flowed through the global financial system last year. Adena Friedman, Nasdaq's Chair and CEO, said, "Financial crime continues to pose vulnerable members of our society and underpin many of the world's most destructive crimes."

With most banking transactions taking place digitally, cyber security remains a significant concern for the global banking sector. The majority of industry CEOs (81%) say cyber crime and cyber insecurity will have an impact on their organisation's growth in the next three years, the World Economic Forum's 2024 Banking CEO Outlook, which covered banks with more than $10 billion in annual

Continued >>

بناء نظام بيئي قوي للإقراض الرقمي (Gulf Business)

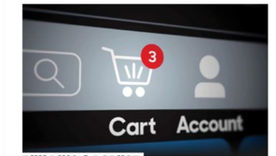

اتحاد المصارف يحذر من مخاطر الاحتيال الرقمي خلال موسم التسوق (جريدة الخليج)

التوعية ضد عمليات الاحتيال خلال موسم التخفيضات (NATION The National)

مستقبل التعاملات غير النقدية: استراتيجية دي للتحول إلى التعاملات غير النقدية (جريدة الخليج تايمز)

قمة AIM للاستثمار - 7 مايو

قمة تيسير التجارة العالمية في نسختها الثالثة - 1 مايو

الوطن

غرفة مشاركة في قمة تسهيل التجارة العالمية 2024

اتحاد مصارف الإمارات: نحن ملتزمون بتوفير حلول مبتكرة لتعزيز نمو تجارة دولة الإمارات عالمياً

الإثنين 20 مايو 2024

أكد اتحاد مصارف الإمارات (الاتحاد) والصوت الموحد للمصارف الإماراتية التزامه بتعزيز نمو التجارة العالمية لدولة الإمارات وموقعها في التنمية الاقتصادية عبر توفير حلول متكاملة لتمويل التجارة وتلبية متطلبات الجهات ذات الصلة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في توسيع نطاق أعمالها عبر الوصول إلى الأسواق الخارجية في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها التجارة العالمية.

وأوضح اتحاد مصارف الإمارات، خلال مشاركته في قمة "تسهيل التجارة العالمية 2024" التي نظمتها غرفة التجارة الدولية (ICC الإمارات) وغرف دبي في شهر مايو الجاري، أن جهود الدولة الأعضاء في الاتحاد تعد عنصراً أساسياً في تعزيز المنظومة التجارية وتفعيل تسهيل التجارة.

وتدارك في هذه القمة، التي عقدت تحت شعار "استدامة التجارة والتنمية"، نخبة من كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء غرف التجارة وخبراء في التجارة العالمية ومسؤولي المصارف لتعزيز التجارة وإتقان الصادرات ومسائل الائتمان والتمويل، والمستثمرين والمصدرين والناجحين، لمناقشة سبل تسهيل التجارة وإتقان ما أحدث التطورات في مجال التجارة الرقمية والاستدامة.

وفي كلمته الرئيسية في القمة، قال السيد/ جمال صالح، المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات: "تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من ترسيخ مكانتها كمركز تجاري عالمي، وهذا الموقع الإستراتيجي لدولة الإمارات وريادتها الطموحة ومساعيها والتشريعاتية المتطورة والبنية التحتية ذات المستويات العالمية وحلول تسهيل التجارة في موانع ودوائي في منظومة التجارة العالمية تكفلها وتعزز تجارية مهمة بين القارات، ولاعب رئيسي في تحديد اتجاهات التجارة العالمية".

وأضاف: "يمثل التجارة عنصراً أساسياً في إستراتيجية التنويع الاقتصادي حيث تستهدف دولة الإمارات زيادة الصادرات غير النفطية إلى 800 مليار درهم وبلغ قيمة التجارة الخارجية إلى 4 تريليونات درهم بحلول العام 2031. ويعكس تحقيق دولة الإمارات رقم قياسي للتجارة الخارجية غير النفطية خلال العام الماضي (2023) التي بلغت قيمتها 3.5 تريليون درهم، نجاح الدولة في تطوير بيئة أعمال

جائزة "أفضل إصدار لورقة نقدية لعام 2025"

حصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على جائزة "أفضل إصدار لورقة نقدية لعام 2025" من فئة 500 د.إ في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

جاء الإعلان عن الجائزة خلال مؤتمر "الطباعة عالية الأمان لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا" (High Security Printing EMEA) الذي عُقد في مدينة بازل السويسرية، حيث تتميز الورقة النقدية من فئة 500 د.إ بتصميم يعكس مسيرة دولة الإمارات في مجال الاستدامة، ويجسد التزام المصرف المركزي الراسخ بتعزيز الحلول المستدامة في القطاع المالي.

ويأتي هذا الإنجاز الجديد للمصرف المركزي في إطار حرصه على استخدام أحدث المواصفات الفنية والعلامات الأمنية المتطورة في تصميم الورقة النقدية الجديدة من فئة 500 د.إ، والتي تتميز بتصاميم ثلاثية الأبعاد وميزات أمنية متطورة وتقنيات حديثة.

واستخدم المصرف المركزي هذه التقنيات في فئة 1000 د.إ أيضاً، والتي فازت بجائزة «أفضل إصدار لورقة نقدية لعام 2023»، ما يؤكد ريادة دولة الإمارات كأول دولة في منطقة الشرق الأوسط تستخدم أكبر عدد من شرائط الرقائق في أوراقها النقدية.

يتم طباعة هذه الورقة النقدية من الإصدار الثالث من قبل شركة «عُمُلاتْ للطباعة الأمنية»، والتابعة للمصرف المركزي، ودخلت حيز الاستخدام في 30 نوفمبر 2023.

أتى هذا الإصدار تماشياً مع رؤية القيادة الرشيدة الرامية لتسريع عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر لضمان مستقبل قائم على التنمية المستدامة. وفي خطوة استراتيجية نحو تعزيز الاستدامة، اختار المصرف المركزي مادة البوليمر في صناعة الأوراق النقدية الجديدة، لكونها أكثر متانة واستدامة من الأوراق النقدية التقليدية، كما أن هذه المادة قابلة لإعادة التدوير بالكامل، وبالتالي تقليل أثرها على البيئة.

تضمن الوجه الأمامي للورقة النقدية من فئة 500 د.إ صورة جناح الاستدامة "تيرا" في مدينة إكسبو دبي، للتأكيد على التزام دولة الإمارات ببناء مستقبل مستدام مستوحى من رؤية المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه" المرتكزة على الاستدامة.

ويتضمن الوجه الخلفي للورقة النقدية صورة مبنى "متحف المستقبل" في دبي، الذي صمم ليكون تحفة معمارية وهندسية تصل الماضي بالمستقبل. كما تبرز على الوجه الخلفي صور لمعالم بارزة مثل "أبراج الإمارات" و"برج خليفة" على يمين الورقة، الذي يُعد أطول مبنى في العالم بارتفاع 828 متراً وأكثر من 160 طابقاً، ويُعتبر نموذجاً للاستدامة من خلال اعتماده بشكل كبير على الطاقة الشمسية. كما أدرج المصرف المركزي رموزاً بارزة بطريقة "بريل" لمساعدة المتعاملين من المكفوفين وضعاف البصر في التعرف على الورقة النقدية وتحديد قيمتها.

أعضاء اتحاد مصارف الإمارات

المصارف الوطنية

بنك الشارقة Bank of Sharjah
مصرف الشارقة الإسلامي SHARJAH ISLAMIC BANK
بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Bank
بنك دبي التجاري Commercial Bank of Dubai
المصرف AL MASRAF
بنك أبوظبي التجاري ADCB
بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank
CBI
بنك رأس الخيمة الوطني RAKBANK
بنك الإستثمار Invest bank
البنك العربي المتحد UNITED ARAB BANK
المشرق mashreq
الإمارات الإسلامي EMIRATES ISLAMIC
بنك الإمارات دبي الوطني Emirates NBD
بنك الامارات للاستثمار EMIRATES INVESTMENT BANK
مصرف عجمان Ajman Bank
مصرف الهلال al hilal bank
مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB
بنك أم القيوين NBQ
بنك الفجيرة الوطني National Bank of Fujairah nbf

المصارف الأجنبية

البنك العربي الافريقي الدولي arab african international bank
HSBC
BNP PARIBAS The bank for a changing world
بنك بروداBank of Baroda India's International Bank
CRÉDIT AGRICOLE
بنك مصر BANQUE MISR
البنك العربي ARAB BANK
بانک صادرات ایران Bank Saderat Iran
citi
standard chartered
Habib Bank AG Zurich
HBL HABIB BANK حبيب بينك
BARCLAYS
الأهلي abk
الخليجي al khaliji
GIB بنك الخليج الدولي
NB
ICBC
Deutsche Bank
SNB
UBL where you come first
BANQUE BANORIENT FRANCE
بنك الدوحة DOHA BANK
中国农业银行 AGRICULTURAL BANK OF CHINA
مصرف التنمية الدولي International Development Bank
NBB
الوطني NBK
BOK International Bank
بنك أوكي إنترناشونال
中国银行 BANK OF CHINA

عضوية خاصة

Wio
afs
AMERICAN EXPRESS
EDB مصرف الإمارات للتنمية Emirates Development Bank
VISA
Network International Payment Solutions
آفاق aafaq Islamic finance
روياruya
FERG مجموعة مؤسسات الصرافة والتحويل المالي FOREIGN EXCHANGE & REMITTANCE GROUP U.A.E.
بنك المارية المحلي Al Maryah Community Bank International Payment Solutions ش.م.ع
Zand زاند